

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006

القضاء على الجوع في العالم -
حصاد عشر سنوات بعد
مؤتمر القمة العالمي للاغذية



تنويه

حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006 أعدها Jakob Skoet و Kostas Stamoulis من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي تحت إشراف مدير القسم Prabhu Pingali. وتولى Ricardo Sibrian من قسم الإحصاء تنسيق المدخلات الإحصائية وتحليلها في هذا المطبوع. وأسدى الاستشاري Jorge Mernies المشورة اللازمة في مرحلة التخطيط.

والأوراق الأساسية ومسودات مختلف الأجزاء أعدها كل من Shahla Shapouri من إدارة الأبحاث الاقتصادية في وزارة الزراعة الأمريكية؛ و Tugrul Temel من مجموعة الاقتصاد الزراعي والسياسات الريفية في جامعة واغونغن؛ و Sumiter Broca من وحدة الدراسات المنظورية العالمية في منظمة الأغذية والزراعة.

وقدّم الموظفون والاستشاريون في المنظمة التالية أسماؤهم مساهمات فنية أيضاً: Margarita Flores و Kristian Jakobsen و Aasa Giertz من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي؛ و Deep Ford من قسم السلع والتجارة؛ و Jelle Bruinsma و Joseph Schmidhuber و Gerold Boedeker من وحدة الدراسات المنظورية العالمية؛ و Cinzia Cerri و Amanda Gordon و Seevalingum و Ramasawmy و Mohamed Barre و Nathalie Troubat من قسم الإحصاء؛ و David Sedik من المكتب الإقليمي لأوروبا؛ و ناصر الدين الأمين من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى.

وأعدت وحدة الدراسات المنظورية العالمية في المنظمة التوقعات الخاصة باستهلاك الأغذية ونقص التغذية عام 2015.

وقدّم فرع سياسات النشر الإلكتروني والدعم في مصلحة الشؤون العامة والإعلام خدمات التحرير والتحرير اللغوي والرسوم البيانية والإنتاج. وتولت إدارة برمجة الاجتماعات والتوثيق في مصلحة الشؤون العامة والإعلام تقديم خدمات الترجمة.

أما التقديرات الرئيسية عن استهلاك الأغذية ونقص التغذية المستخدمة في حالة انعدام الأمن

صدر عام 2006 عن:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

الأوصاف المستخدمة في الخرائط وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو الدستوري لأي بلد أو إقليم أو مجال بحري، أو فيما يتعلق بتعيين حدود كل منها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ المواد الإعلامية الواردة في مطبوعات المنظمة لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Electronic Publishing Policy and Support Branch,

Information Division

FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy

أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2006

ISBN : 92-5-605580-5

طبع في إيطاليا

الصور:

من يمين الغلاف إلى يساره: FAO/14800/A. Conti; FAO/17283/J. Holmes; FAO/23076/R. Grossman

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP

Information Division

Food and Agriculture Organization of the United Nations

E-mail: publications-sales@fao.org

Fax: (+39) 06 57053360

Web site:

<http://www.fao.org/icatalog/inter-e.htm>



حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2006

القضاء على الجوع في العالم -
حصاد عشر سنوات بعد
مؤتمر القمة العالمي للأغذية



معلومات عن هذا التقرير

قبل عشر سنوات، اجتمع زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد في روما لبحثوا سبل وضع نهاية للجوع. وقد تعهدوا بالالتزام ببذل جهد مستمر للقضاء على الجوع في جميع البلدان، وحددوا بأنفسهم الهدف المباشر المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015. وتحقيقاً لذلك اعتمدوا خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2006، تجري لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للمنظمة تقييماً لتنفيذ خطة العمل هذه، واستعراض منتصف المدة للتقدم نحو بلوغ الهدف.

ويستعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2006 التقدم المحرز والنكسات في

الحد من الجوع منذ الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية المحددة.

ويستعرض القسم الأول من التقرير وعنوانه نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم، اتجاهات الجوع على الصعيد العالمي والإقليمي وشبه الإقليمي. ويعرض أيضاً أحدث توقعات منظمة الأغذية والزراعة بشأن نقص التغذية في عام 2015.

أما القسم الثاني المعنون نقص التغذية في الأقاليم، فهو يستعرض حالة الأمن الغذائي في كل إقليم من الأقاليم النامية الرئيسية وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول.

ويوجز القسم الثالث المعنون نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية الدروس المستفادة من التجربة السابقة في مجال الحد

من الجوع، ويعرض الموقف الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن كيفية الإسراع بوتيرة التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويقدم الجدولان الواردان على الصفحات 32-38 معلومات تفصيلية عن مستويات نقص التغذية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، ومؤشرات أخرى ذات صلة بالأمن الغذائي. ويتضمن التقرير أيضاً خرائط (الصفحة 31) تبين حالة انعدام الأمن الغذائي العالمي والتقدم المحرز في الحد من الجوع.

خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الالتزامات

- 1 سنكفل بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع.
- 2 سننفذ سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة، وإلى تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات، على أغذية كافية وسليمة ووافية تغذوياً يستفاد منها استفادة فعالة.
- 3 سنتبع في تحقيق التنمية الغذائية والزراعية والسمكية والحريرية والريفية، في كل من المناطق ذات الإمكانات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانات المنخفضة، السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة التي تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية والإقليمية والعالمية، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف.
- 4 سنعمل على أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجاري عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق.
- 5 سنسعى إلى تلافى الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان وإلى التأهب لمواجهة، وإلى سد الاحتياجات الغذائية العابرة والطارئة بطرق تشجع عمليات الانتعاش والإحياء والتنمية وبناء القدرات على تلبية الاحتياجات في المستقبل.
- 6 سنشجع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية، والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحريرية المستدامة، والتنمية الريفية في كل من المناطق ذات الإمكانات المرتفعة والمناطق ذات الإمكانات المنخفضة.
- 7 سننفذ خطة العمل هذه ونرصدها ونتابعها على جميع المستويات بالتعاون مع المجتمع الدولي.



بيان المحتويات

تقديم

4 رغم النكسات، سنكسب الجولة ضد الجوع

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

8 تعداد الجوع: الاتجاهات في العالم النامي وفي البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل

نقص التغذية في الأقاليم

14 آسيا والمحيط الهادي

17 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

20 الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

23 أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

26 البلدان التي تمر بمرحلة تحول

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

28 الطريق إلى الأمام: تدعيم جهود استئصال الجوع

31 الخرائط

32 الجداول

39 الهوامش

رغم النكسات، سنكسب الجولة ضد الجوع

في العالم، إلى جانب قنوات أخرى أنه لم يتسن إحراز تقدم كاف في التخفيف من وطأة الجوع. وقد أبرز هذا المطبوع الفرق الشاسع بين ما يمكن عمله للتخفيف من وطأة الجوع وما يحدث على أرض الواقع لملايين الناس الذين يعانون الجوع. ولقد أكدنا منذ البداية أن تخفيض الجوع لم يعد قضية إمكانات في أيدي المجتمع العالمي. لقد أصبح العالم أكثر ثراءً الآن عما كان عليه منذ سنوات عشر حيث يتوافر المزيد من الغذاء ولا يزال في الإمكان إنتاج المزيد دون ضغط كبير على الأسعار. فالمعرفة والموارد اللانهاية لتخفيض الجوع متوافران. وكانت الأعداد السابقة من هذا التقرير قد أكدت على أهمية تسريع الخطى فيما وصف واقعياً بأنه "السباق ضد الجوع"، وأكدت على ضرورة الانتقال من الكلام النظري إلى العمل الملموس.

تخفيض الجوع: التحديات والأولويات

عند مراقبة الاتجاهات العالمية في عدد من يعانون نقص التغذية، يكون رد الفعل الطبيعي هو وصف الفترة منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية بأنها "عقد مفقود". بيد أننا إذا سلمنا بذلك سنقع في خطأ كبير، لأن ذلك يؤدي إلى مضاعفة الشكوك الحالية والمخاطرة بصرف الأ نظار عما يتخذ من عمل إيجابي. كما أنه يخفي حقيقة الكثير الذي أمكن تحقيقه في مجال وضع الجوع على قمة جدول الأعمال الإنمائي.

وهناك أمر آخر يحتاج إلى إيضاح وهو أن جمود العدد الإجمالي لناقصي التغذية إنما يعكس صافي ما تحقق من تقدم في بعض البلدان كما يعكس النكسات التي حدثت في بلدان أخرى. ومن الشائع وجود اختلافات بين الأقاليم وحتى داخل القطر الواحد. وتوضح التجارب الموثقة حتى الآن أن تخفيض الجوع أمر ممكن، حتى في بعض أكثر بلدان العالم فقراً. وهناك الكثير الذي يمكن تعلمه من هذه الحالات الناجحة. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان التي تعاني النكسات إنما تبرز لنا الحاجة إلى النهوض بالنماذج والاستراتيجيات التي ثبت نجاحها، وفي ذات الوقت تجعلنا نوجه الاهتمام إلى المناطق التي

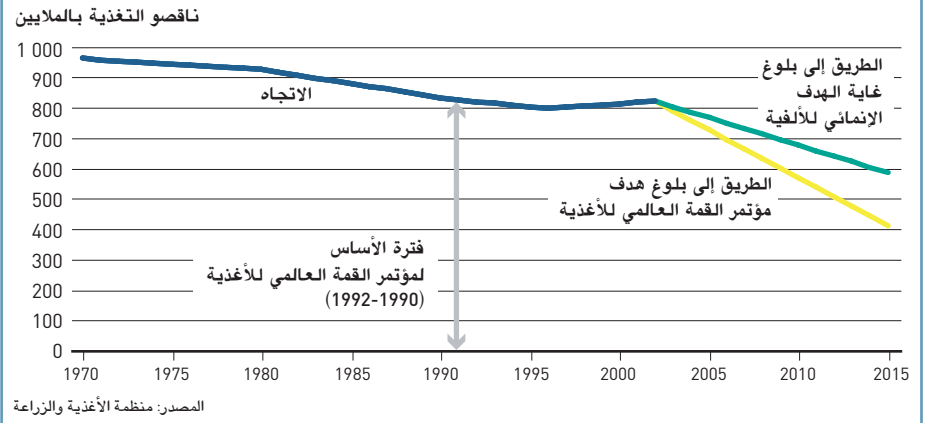
في نوفمبر/تشرين الثاني 1996 اتجهت أنظار العالم إلى روما، حيث تعهد رؤساء الدول والحكومات من أكثر من 180 دولة أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستئصال واحدة من أسوأ الكوارث التي تثقل ضمير المجتمع الدولي ألا وهي الجوع. وكخطوة مهمة تجاه هذا الهدف النبيل الذي طال انتظاره، ألزم زعماء العالم أنفسهم بما اعتبر هدفا طموحا ولكن يمكن تحقيقه على المدى المتوسط وهو تخفيض أعداد من يعانون نقص التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015 وذلك قياساً بمستوى 1990. وبعد مرور عشر سنوات نواجه الآن بالحقيقة المؤلمة وهي عدم إحراز أي تقدم فعلي نحو بلوغ ذلك الهدف. وبالمقارنة بالفترة 1990-1992 انخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية بنحو 3 ملايين فقط - وهو رقم يمكن أن يقع في دائرة الأخطاء الإحصائية. وهذا هو الوضع الذي سيواجه ممثلي لجنة الأمن الغذائي العالمي عند اجتماعهم في روما هذا العام للوقوف على ما طرأ من تقدم وما وقع من نكسات منذ مؤتمر القمة واقتراح إجراءات أخرى.

بيد أن الصورة ليست كلها قاتمة. فعلى الرغم من الأداء المخيب للآمال في تخفيض أعداد الجوع في العالم، إلا أن النسبة التي تعاني نقص التغذية في البلدان النامية انخفضت الآن مقارنة بالفترة 1990-1992: فقد أصبحت 17 في المائة مقابل 20 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن نسبة الجوع في البلدان النامية في عام 2015 يمكن أن تنخفض إلى نصف ما كانت عليه في 1990-1992، وهو انخفاض من 20 إلى 10 في المائة. وهذا يعني أن العالم يمضي نحو تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض الجوع. كما تشير نفس التوقعات إلى احتمال فقدان هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية حيث سيظل هناك نحو 582 مليون شخص يعانون نقص التغذية في عام 2015 في مقابل 412 مليوناً إذا ما تحقق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ولا يمكن أن تمثل هذه الأخبار مفاجأة. فقد ذكرت منظمة الأغذية والزراعة مرة تلو المرة من خلال مطبوع "حالة انعدام الأمن الغذائي



1

عدد ناقصى التغذية فى العالم النامى



إلى المدن فى محاولة للهروب من الحرمان الذى يرتبط بالأحوال المعيشية الريفية. ومع تقلص المناطق الريفية، يتجه العالم نحو التحضر بخطى سريعة ولن يمضى وقت طويل قبل أن ينتقل العدد الأكبر من سكان الريف فى البلدان النامية إلى الحياة فى المدن الكبيرة. لذلك ينبغى وضع الأمن الغذائى الحضرى وما يرتبط به من مشاكل فى قمة جدول الأعمال فى السنوات القادمة.

طريق مزدوج المسار- نهج مُجرب وفعال

يشير تركيز الجوع فى المناطق الريفية إلى أنه ليس بالإمكان تحقيق تخفيض مستمر للجوع دون توجيه اهتمام خاص بالتنمية الزراعية والريفية. وفى البلدان والأقاليم التى ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع، تعتبر الزراعة هى مفتاح التقدم الاقتصادى وتخفيض حالة نقص التغذية بصورة مطردة. ولقد تعلمنا من التاريخ أن تلك البلدان التى تمكنت من تخفيض الجوع لم تحقق نمواً اقتصادياً شاملاً وسريعاً فحسب ولكنها تمكنت أيضاً من تحقيق مكاسب كبيرة فى الإنتاجية الزراعية تزيد عن المكاسب لدى البلدان التى تعاني نكسات أو حالات ركود. وهذا يعنى أن الاستثمارات واسعة النطاق فى الزراعة وفى الاقتصاد الريفى هى شرط لا بد منه

يأخذ الجوع فيها شكلاً وبائياً ومستمراً، وهذه المناطق تمثل مشكلة. وفى ما بين الأقاليم النامية، يتمثل التحدي الأكبر الآن فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذا الإقليم توجد أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية، حيث أن واحداً من كل ثلاثة أفراد لا يستطيع الحصول على القدر الكافى من الغذاء. وتشير توقعات المنظمة إلى أن معدل انتشار الجوع فى هذا الإقليم سينخفض بحلول 2015 ولكن عدد الجوعى لن ينخفض عما كان عليه فى 1990-1992. وفى ذلك الحين ستكون أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مأوى لنحو 30 فى المائة ممن يعانون نقص التغذية فى العالم النامى، مقارنة بنسبة 20 فى المائة فى 1990-1992. والبلدان التى تعاني نكسات فى مجال تخفيض الجوع هى التى تبتلى بالمنازعات أو أشكال أخرى من الكوارث. إلا أن التوقعات توضح أن هناك عملاً جاداً ينتظر البلدان التى لا توجد بها منازعات، ولكنها تعتمد على قاعدة هزيلة من الموارد الزراعية ولا تحقق إلا القليل من التنمية الاقتصادية والمؤسسية الشاملة على الرغم من زيادة معدلات النمو السكانى. وعند تقييم التقدم داخل البلدان، نجد أن الجوع يتركز فى المناطق الريفية بوجه عام. وفى هذه المناطق تعيش الآن غالبية الفقراء ومن يعانون انعدام الأمن الغذائى. أما الفقر الحضرى، فهو يزيد بدوره من جراء هجرة الناس

إمكانيات جديدة لسبل المعيشة أمام أكثر الناس تعرضاً وأكثرهم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب إتاحة نوعية حياة أفضل لهم. لذلك ينبغي أن تأتي الجهود التي تبذل من أجل تنشيط النهج المزدوج، على اعتبار أنه الإطار الاستراتيجي الرئيسي لتخفيض معدل الجوع، في صدارة مبادرات تخفيض الفقر على كافة الأصعدة.

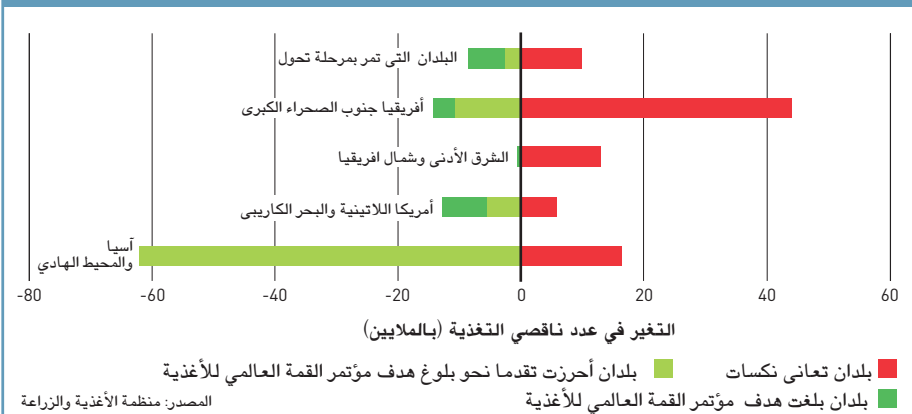
بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: هدف قابل للتحقيق

تعتبر الظروف مواتية في الوقت الحاضر لتسريع استراتيجيات تخفيض الجوع ودفع البلدان حثيثاً نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وما بعد ذلك - نحو الاستئصال الكامل للجوع في العالم. ومن الإنصاف القول إن المجتمع الدولي يولي الآن مزيداً من الاهتمام للجوع كقضية إنمائية جوهرية وعاجلة. وقد تم رفع الجوع إلى مرتبة عالية في برامج مكافحة الفقر الوطنية وما يمثّلها من مبادرات، وهناك اعتراف صريح على نطاق واسع بحقيقة أن استمرار وجود الجوع المزمّن وسط الوفرة هو تناقض غير مقبول. وأصبح لدى الحكومات، والمجتمع المدني والمنظمات الأخرى وعى متزايد بالخطوات التي ينبغي اتخاذها، كما يبدو أيضاً، وهو الأهم، أن الرغبة في دفع وتحفيز التدابير الضرورية قد أصبحت أكثر قوة.

للاّسراع في تخفيض الجوع. والقطاع الزراعي هو بطبيعة الحال أداة النمو للاقتصادات الريفية جميعها، كما أن زيادة الإنتاج الزراعي القائم على الإنتاجية يمكن أن تزيد من الإمدادات الغذائية وتخفض أسعار الأغذية في الأسواق المحلية، وتزيد الدخل الزراعي، وتعطي دفعة للاقتصاد المحلي وذلك بتوليد الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً.

ومن المفهوم جيداً حتى الآن، أن الجوع يهدد صحة الأفراد وإنتاجيتهم وجهودهم من أجل الهروب من الفقر. وهو الذي يكبح جماح التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحتملة للمجتمعات. وليس من قبيل المصادفة أنه قد تم تحقيق خطوات سريعة إلى الأمام في مجال تخفيض الفقر مقارنة بالتخفيف من وطأة الجوع. ويبدو أن الهروب من الفقر هو أمر أكثر صعوبة بالنسبة للجوعى، حيث أنهم أقل حظاً من حيث قدرتهم على كسب أقواتهم. لذلك فإن المضي بخطى سريعة في مجال تخفيض الجوع يحتاج إلى اتخاذ تدابير مباشرة لمساعدة الفقراء وناقصى التغذية على الخروج من شرك الجوع والفقر. ويوضح الدليل التجريبي المأخوذ عن عدد كبير من البلدان أن التدابير المباشرة والموجهة نحو الأهداف تساهم بشكل كبير في تخفيض الجوع والفقر على السواء. وإتباع نهج مزدوج، يركز على العمل المباشر ضد الجوع إلى جانب التركيز على التنمية الزراعية والريفية، يعتبر وسيلة فعالة لإتاحة

2 التقدم والنكسات في مجال تخفيض الجوع في الفترة من 1990-1992 إلى 2001-2003





على إعلان روما قد أكدوا على أهمية الإسراع بالعمل "الذي تقع مسؤوليته الأولى على عاتق مختلف الحكومات" ولكن بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني - بما في ذلك القطاعين العام والخاص. واليوم، نحن على ثقة بأنه يمكننا الفوز في السباق ضد الجوع، بشرط توافر الموارد الضرورية، والإرادة السياسية، والسياسات الصحيحة. إننا نتفق تماماً مع الغاية الرئيسية لفريق المهام ضد الجوع التابع لمشروع الأمم المتحدة للآلفية بأن ذلك هدف يمكن بلوغه.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الاغذية والزراعة

واليوم، وبعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمي للأغذية، يمكننا استئناف "السباق ضد الجوع" بعزيمة متجددة، والعمل على الوفاء بما قدّم من التزامات منذ عشر سنوات، ولكن مع إضفاء صورة أفضل وهي المضي إلى ما بعد هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويجب أن نستبعد أي شعور بالرضا يكون قد نشأ عن وجود وفرة في إمدادات الأغذية، أو زيادة عامة في الإنتاجية الزراعية، أو اتساع إمكانيات التجارة الدولية. إن استمرار وفرة الأغذية أو الإفراط في التغذية مع الحرمان من الأغذية، حتى في نفس البلد أو المجتمع المحلي هو حقيقة قائمة منذ عدة عقود، وما لم يتم استئصال الظروف المؤدية إلى الجوع المزمن، فإن النقيضين سيستمران معا في المستقبل. هل يزال هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2015 قابلاً للتحقيق؟ إن الإجابة هي "نعم" وبصوت عال، طالما كان هناك عمل متضافر وملمس وسريع تنفيذا لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وكان الموقعون

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

تعداد الجوع: الاتجاهات في العالم النامي وفي البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل¹

أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية

حدد مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي انعقد عام 1996 هدفاً يتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام 2015. وتعتبر المنظمة الفترة 1990-1992 كفترة مرجعية لرصد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف.

وتتمثل إحدى غاياتي الهدف الإنمائي الأول للألفية في تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف في الفترة بين عامي 1990 و2015.

وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية هو أكثر الهدفين طموحاً. وفي الواقع، يعني استمرار نمو السكان أنه من الضروري خفض نسبة الجوع في البلدان النامية بأكثر من النصف إذا ما أردنا بلوغ الهدف المرجو. وإذا ما تحققت غاية الهدف الإنمائي للألفية عام 2015 في البلدان النامية ككل، فإن الإسقاطات السكانية الحالية تفيد بأنه سيبقى هناك نحو 585 مليوناً من ناقصي التغذية، أي أكثر بكثير (173 مليوناً) من العدد الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية كهدف والبالغ 412 مليوناً. ومن جهة أخرى، سيتطلب بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، خفض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية إلى 7 في المائة، أي عشر نقاط مئوية أقل من المعدل الحالي البالغ 17 في المائة.

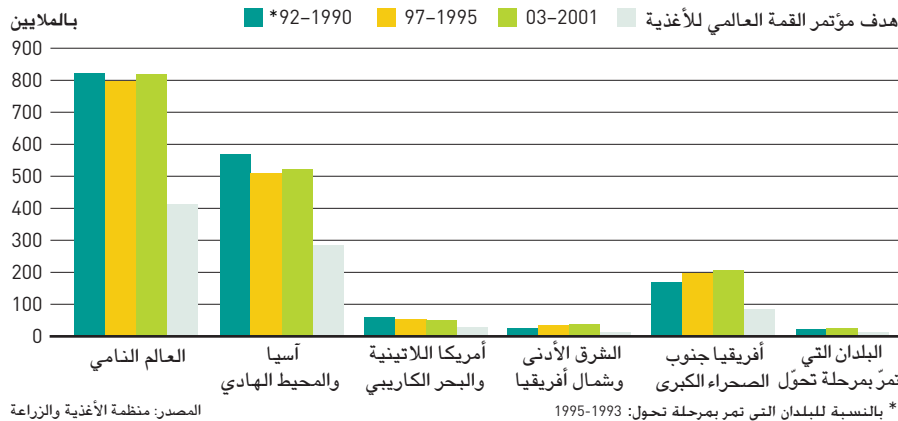
والنجاح في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يفترض تغيير مسار الاتجاهات الأخيرة في عدد الجوع عكسياً وتسريع معدل الانخفاض في نسبة ناقصي التغذية. وبالفعل، سيبقى هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعيد المنال، حتى ولو افترضنا أن الهدف الإنمائي للألفية سوف يتحقق عام 2015 (أنظر الإطار). وبغية بلوغ هذا الهدف في البلدان النامية، ينبغي خفض عدد ناقصي التغذية بحدود 31 مليون نسمة سنوياً بين 2001-2003 و2015.

وهذا يعني أن التقدم متواصل لبلوغ الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. إلا أن التقدم المسجل في تلك الحقبة بقي أبطأ مما كان عليه في العقدين السابقين حينما انخفض انتشار نقص التغذية بتسع نقاط مئوية (من 37 في المائة إلى 28 في المائة) بين الفترتين 1969-1971 و1979-1981 ويتماني نقاط مئوية إضافية (وصولاً إلى 20 في المائة) بين الفترتين 1979-1981 و1990-1992.³

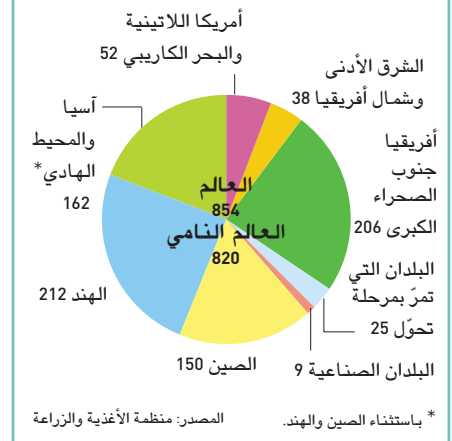
بعد مضي عشر سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام 1996، لا يزال عدد ناقصي التغذية في العالم مرتفعاً للغاية. وفي الفترة 2001-2003، وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، كان عدد ناقصي التغذية في العالم لا يزال بحدود 854 مليون نسمة: 820 مليوناً منهم في البلدان النامية و25 مليوناً في البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل و9 ملايين في البلدان الصناعية.²

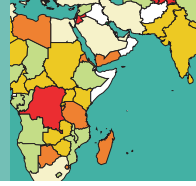
ولم يحرز أي تقدم ملحوظ لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتمثل في تخفيض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. ومنذ الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية للهدف المذكور، لم ينخفض عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية إلا بحدود 3 ملايين نسمة: أي من 823 مليوناً إلى 820 مليوناً. ويتناقض هذا إلى حد كبير مع الانخفاض البالغ 37 مليوناً في السبعينات و100 مليون في الثمانينات. كما أن آخر الاتجاهات المسجلة تبعت على القلق، فالانخفاض في عدد ناقصي التغذية الذي بلغ 26 مليوناً بين الفترتين 1990-1992 و1995-1997 أعقبته زيادة قدرها 23 مليوناً حتى الفترة 2001-2003. ونظراً لنمو عدد السكان، فإن الانخفاض الطفيف في عدد الجوع أدى إلى تدني نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية بثلاث نقاط مئوية - أي من 20 في المائة في الفترة 1990-1992 إلى 17 في المائة في الفترة 2001-2003.

عدد ناقصي التغذية وهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية



ناقصو التغذية في 2001-2003 (بالملايين)





5

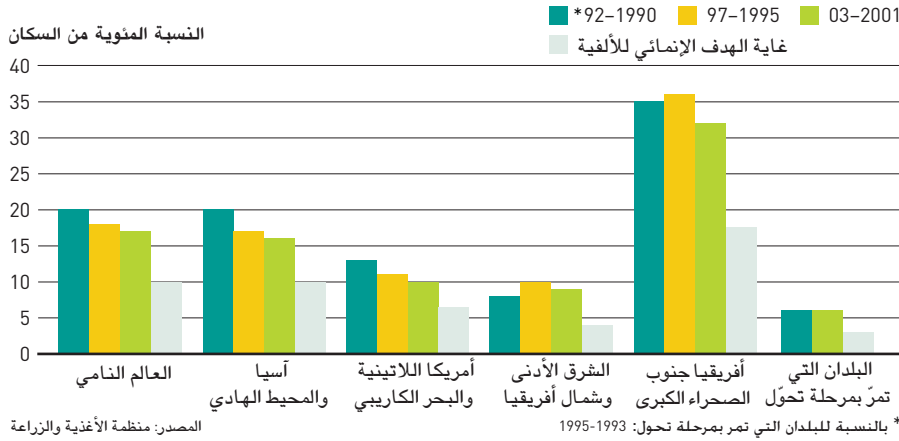
الاتجاهات الإقليمية لنقص التغذية

ينطوي الركود العالمي في مجال خفض معدلات الجوع على تباين كبير بين الأقاليم، فقد شهدت آسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تراجعاً إجمالياً في عدد ناقصي التغذية وفي انتشار نقص التغذية على حد سواء منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية. غير أن معدل التخفيض في الإقليم ظل أقل من المعدل اللازم لخفض عدد ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. كذلك لوحظ في آسيا والمحيط الهادي أن عدد ناقصي التغذية انعكس اتجاهه نحو الزيادة في الجزء الأخير من العقد، رغم استمرار التراجع في انتشار نقص التغذية. وانعكاس هذا الاتجاه، تؤكد الأرقام المطلقة المسجلة في كل من الصين والهند في الفترة 2003-2001 مقارنة مع الفترة 1997-1995.

ومن جهة أخرى، ارتفع عدد ناقصي التغذية في فترة الإحدى عشرة سنة التي أعقبت الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية وذلك في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذا يعني استمرار الاتجاه المسجل في العقود الثلاثة الأخيرة على أقل تقدير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا بد من التوقف عند التقدم الذي أحرز أخيراً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لخفض انتشار نقص التغذية. فللمرة الأولى منذ عدة عقود، شهدت نسبة السكان ناقصي التغذية في الإقليم انخفاضاً ملحوظاً من 35 في المائة في الفترة 1992-1990 إلى 32 في المائة في الفترة 2003-2001، بعدما بلغت 36 في المائة في الفترة 1997-1995. وهذا تطور يبعث على الأمل مع أن المهمة لا تزال صعبة للغاية في هذا الإقليم: فقد ازداد عدد ناقصي التغذية من 169 مليوناً إلى 206 ملايين، في حين أن بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يستوجب خفض هذا العدد إلى 85 مليوناً بحلول عام 2015.

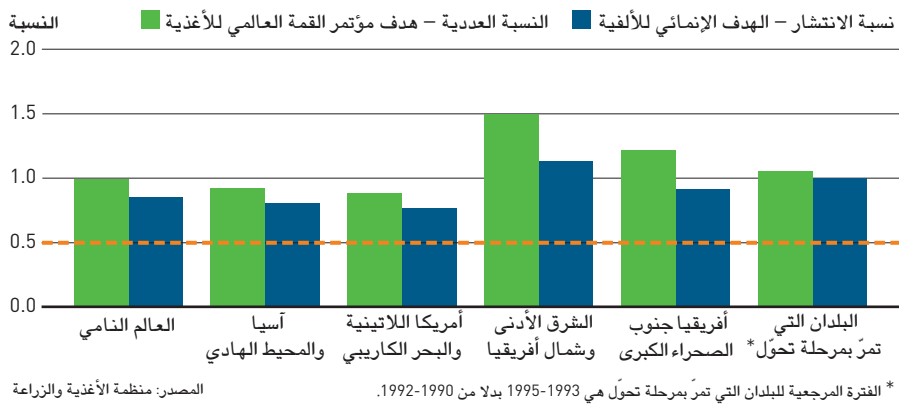
أما إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فهو الوحيد الذي شهد ارتفاعاً في عدد ناقصي التغذية وفي نسبتهم على حد سواء منذ 1990-1992، وإن كان ذلك انطلاقاً من مستوى متدنٍ

نسبة ناقصي التغذية وغاية الهدف الإنمائي للألفية



6

نسبة نقص التغذية (العدد والانتشار) في 2003-2001 مقارنة مع 1992-1990



هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية: التقدم الإقليمي والعقبات

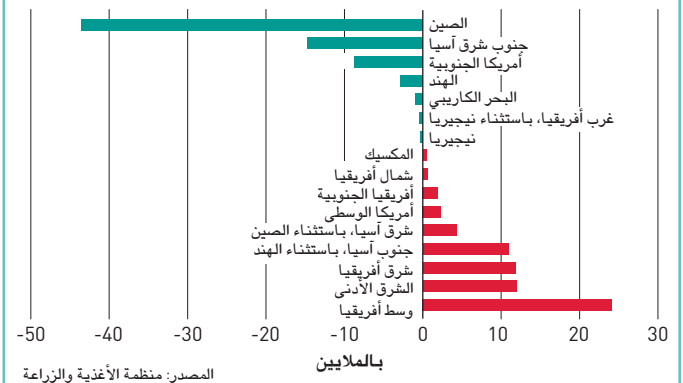
يبين الشكل 6 درجة التقدم الإقليمي نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والهدف الإنمائي للألفية، ويرد فيه عدد ناقصي التغذية ونسبة انتشار نقص التغذية على التوالي في الفترة 2003-2001 مقارنة مع الفترة 1990-1992. فإذا كان المعدل 0.5 أو أقل، يعني ذلك أن الهدف قد تحقق (هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بالنسبة لأعداد ناقصي التغذية والهدف

في الأساس. ورغم الانخفاض الملحوظ في عدد ناقصي التغذية في حقبة السبعينات، استمر الاتجاه المتصاعد في العقود التالية. ولم يختلف عن هذه القاعدة العقد الذي أعقب الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، رغم تباطؤ معدل الزيادة في السنوات التالية. وفي البلدان التي تمر بمرحلة تحول، ارتفع عدد ناقصي التغذية بصورة طفيفة، من 23 مليوناً إلى 25 مليوناً. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الأرقام الأعلى المسجلة في رابطة الدول المستقلة، حيث يوجد القسم الأكبر من ناقصي التغذية في الإقليم.

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

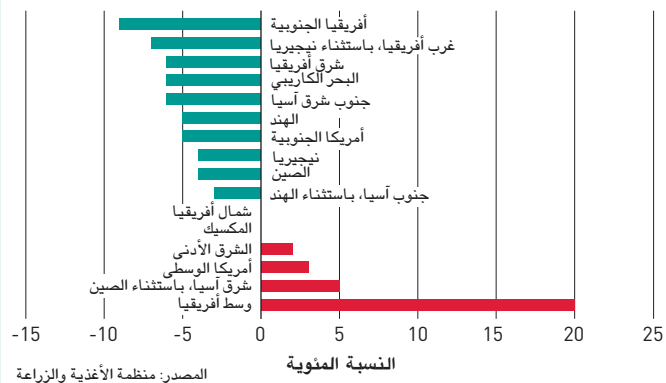
7

التغيرات في عدد ناقصي التغذية بحسب الأقاليم الفرعية من 1992-1990 إلى 2003-2001



8

التغيرات في نسبة ناقصي التغذية بحسب الأقاليم الفرعية من 1992-1990 إلى 2003-2001



الإنمائي للألفية بالنسبة لانتشار نقص التغذية). أما إذا كان المعدل أقل من 1.0، فمعنى ذلك أنه جرى تسجيل تقدّم نحو بلوغ الهدف، وإذا تخطى المعدل 1.0، فمعنى ذلك أن هناك تراجعاً. وقد سجّل تقدّم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفي آسيا والمحيط الهادي فقط، إلا أن أياً من الإقليمين لم يدنو من بلوغ الهدف. وأحرزت سائر الأقاليم الأخرى تقدماً باتجاه الهدف المرجو بدرجات متفاوتة. وتبدو إمكانات بلوغ الهدف الإنمائي للألفية أكثر ترجيحاً. وقد خطت جميع أقاليم البلدان النامية، باستثناء الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، خطوات مشجعة باتجاه خفض انتشار نقص التغذية، وكان التقدّم ملحوظاً في آسيا والمحيط الهادي وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

اتجاهات نقص التغذية في الأقاليم الفرعية⁶

تنطوي الاتجاهات الإقليمية لنقص التغذية منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية على اختلافات مهمة على مستوى الأقاليم الفرعية، كما يظهر في الشكلين 7 و 8. ففي إقليم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شهدت الأقاليم الفرعية لأفريقيا الجنوبية والشرقية والغربية تراجعاً في انتشار

وعلى مستوى العالم ككل، شهد معظم الأقاليم الفرعية تراجعاً في انتشار نقص التغذية. إلا أن أي تقدّم ملحوظ نحو خفض عدد ناقصي التغذية في العالم بقي محصوراً في عدد قليل من الأقاليم الفرعية المكتظة بالسكان، وهي: الصين وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية.

هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: التقدّم المحرز والعقبات في الأقاليم الفرعية

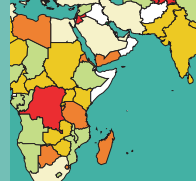
يبين الشكل 9 التقدّم المحرز للحدّ من الجوع في الأقاليم الفرعية النامية والعقبات التي تعترض ذلك. وقد رُسم لكل إقليم فرعي خط يرمز إلى المعدل الذي يشير إلى المسافة الفاصلة عن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية مقارنة مع انتشار نقص التغذية. فإذا كان المعدل يتراوح بين 1.0 و 0.5، يعني ذلك إحراز تقدّم نحو الهدف المرجو، في حين أن تسجيل معدل قدره 0.5 أو أقل يعني أنه قد تمّ بلوغ الهدف أو تخطيه. أما إذا تخطى المعدل 1.0، فمعنى ذلك أن ثمة عقبات تعيق التقدّم.

ويشير النموذجان شديداً التباين، وهما دول البلطيق وأفريقيا الوسطى، إلى التفاوت الكبير في درجات التقدّم على صعيد مكافحة الجوع. فدول البلطيق التي يسجل فيها أدنى معدل لانتشار نقص التغذية، نجحت في خفض عدد ناقصي التغذية إلى أكثر من النصف؛ أما أفريقيا الوسطى التي يسجل فيها أعلى معدل

نقص التغذية (وإن لم يكن ذلك بالضرورة من حيث عدد ناقصي التغذية)، وعلى عكس ذلك، شهدت أفريقيا الوسطى زيادة هائلة في عدد الجياع وفي انتشار نقص التغذية على حد سواء.

وفي آسيا، حيث تُعتبر الصين والهند إقليمين فرعيين منفصلين نظراً لحجم السكان فيهما، أحرز تقدّم ملحوظ في خفض عدد ناقصي التغذية في الصين وفي الإقليم الفرعي لجنوب شرق آسيا المكتظ بالسكان. ومن جهة أخرى، إنحصر انتشار الجوع في الهند، لكن خفض عدد ناقصي التغذية بقي محدوداً، بعدما انعكس في وقت لاحق اتجاه الانخفاض الذي سجّل في الجزء الأول من العقد (1992-1990 إلى 1997-1995). وفي موازاة ذلك، ارتفع عدد ناقصي التغذية في سائر المناطق في شرق آسيا (باستثناء الصين) لاسيما في سائر مناطق جنوب آسيا (باستثناء الهند).

وفي إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ساهمت أمريكا الجنوبية إلى حد كبير في إحراز تقدّم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، بينما ارتفع عدد الجياع في أمريكا الوسطى والمكسيك. وفي إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، كان العدد المطلق لناقصي التغذية هو الأدنى بين جميع أقاليم البلدان النامية، إلا أنه ارتفع في شمال أفريقيا وفي الشرق الأدنى، وشهد هذا الأخير أيضاً زيادة في معدل انتشار الجوع.



نقص التغذية في الفترة المؤدية إلى عام 2015

على الرغم من التقدم البطيء والشاق الذي أحرز على المستوى العالمي في الحد من الجوع خلال العقد المنصرم، تظهر دلائل إيجابية من بعض أحدث توقعات المنظمة، التي تشير إلى احتمال حدوث تسارع في المستقبل⁷ (انظر الجدول على الصفحة التالية). فمن المتوقع أن ينخفض انتشار الجوع في البلدان النامية كمجموعة بمقدار النصف تماما، أي من المعدل الأساسي (في الفترة 1990-1992) البالغ 20.3 في المائة إلى 10.1 في المائة في عام 2015. وإذا ما حدث ذلك، ستتحقق غاية الهدف الإنمائي لللفية المتعلقة بالحد من الجوع. ولكن لا يمكن أن يقال نفس الشيء عن الالتزام المتعلق بمؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك لأن من المتوقع أن يظل عدد ناقصي التغذية في عام 2015 متجاوزا العدد المستهدف بما يبلغ 170 مليونا من الجياع. وليس من المتصور أن ينخفض عدد ناقصي التغذية في جميع الأقاليم النامية. فمن المتوقع أن يبلغ شرق آسيا فقط هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فمن المتوقع، على العكس من ذلك، أن يشهدا زيادة

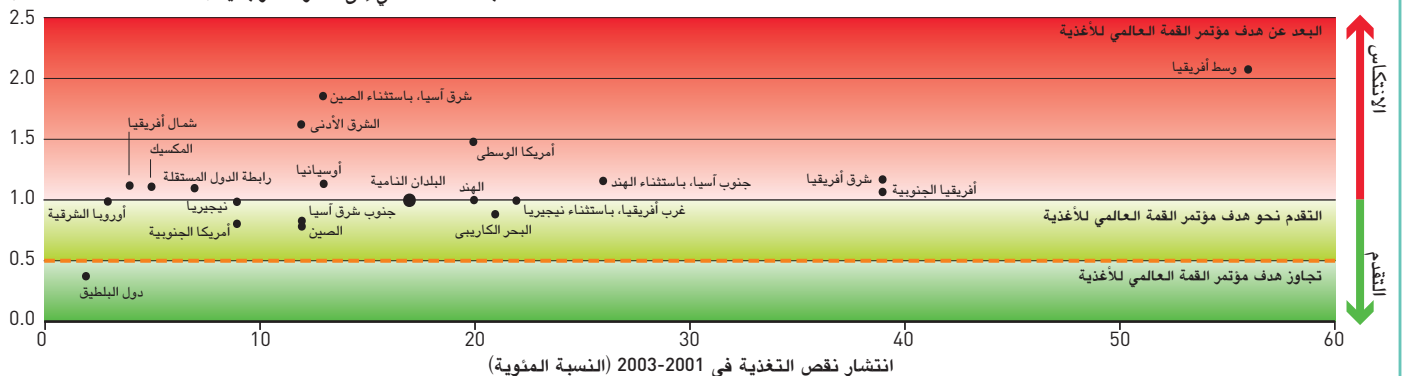
على صعيد تخفيض الأعداد المطلقة: جنوب آسيا (باستثناء الهند) وأفريقيا الغربية والهند. أما الأقاليم الفرعية الأخرى التي تسجل فيها معدلات أقل من نقص التغذية وارتفاع مقلق في انتشار نقص التغذية وفي عدد ناقصي التغذية فهي شرق آسيا (باستثناء الصين)، وذلك بسبب تدهور الأوضاع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى الشرق الأدنى وأمريكا الوسطى. ومن الواضح أن التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يقتصر على عدد قليل جداً من الأقاليم الفرعية، وعادة في تلك التي تكون فيها معدلات انتشار نقص التغذية أقل من المتوسط المسجل في البلدان النامية. والتقدم على المستوى العالمي مرده، في قسم كبير منه، إلى عدد قليل من الأقاليم الفرعية المكتظة بالسكان، بينما لم يسجل في الواقع الكثير من الأقاليم الفرعية الأخرى أي تقدم أو أنها واجهت عقبات. ويفترض تسريع وتيرة الحد من الجوع على مستوى العالم ككل كبح الاتجاه التصاعدي لأعداد الجوعى، حيثما سجلت، أو عكس مسار هذا الاتجاه، وتعميم تجربة النجاح في الحد من الجوع على أقاليم فرعية أخرى. والواقع أن هذا العامل بالغ الأهمية في الأقاليم الفرعية التي تسجل انتشارا حادا في نقص التغذية.

لانتشار نقص التغذية (56 في المائة من السكان)، تبتعد أكثر فأكثر وبسرعة عن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية نتيجة تدهور حالة الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبمعزل عن دول البلطيق، خطت الصين وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي وحدها خطوات راسخة نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، فالمناطق الثلاث الأولى هي أيضاً، نظرا لحجم سكانها الكبير، أقاليم فرعية ساهمت أكثر من سواها في خفض عدد ناقصي التغذية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن متوسط انتشار نقص التغذية في هذه الأقاليم الفرعية جميعاً، باستثناء منطقة البحر الكاريبي، أقل منه في البلدان النامية. وبالإضافة إلى أفريقيا الوسطى، لا بد من توجيه العناية بالدرجة الأولى إلى كل من أفريقيا الشرقية والجنوبية نظرا لارتفاع معدلات انتشار نقص التغذية فيهما. فقد تواصل في الإقليمين الفرعيين ارتفاع عدد الجياع رغم خفض انتشار الجوع. ومن الضروري الإسراع بوتيرة التقدم إذا ما أردنا بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. والأمور سيان بالنسبة إلى أقاليم أخرى تسجل فيها معدلات أدنى نوعاً ما من نقص التغذية لكن مع تقدم محدود أو معدوم

9

التقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: نسبة ناقصي التغذية في 2003-2001 إلى نسبتهم في 1992-1990* وانتشار نقص التغذية في 2003-2001

نسبة العدد الحالي إلى الفترة المرجعية (1992-1990/2003-2001)*



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

* بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول: 1995-1993

نقص التغذية في مختلف أنحاء العالم

نقص التغذية والفقر

سيساهم النمو في نصيب الفرد من الدخل في التخفيف من وطأة الجوع، وذلك بالحد من الفقر وزيادة نصيب الفرد من الطلب على الأغذية. ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع التسعينات في جميع الأقاليم ومجموعات البلدان، باستثناء شرق آسيا الذي يظل، بالرغم من ذلك، الإقليم الذي يمثل أعلى معدل للنمو

الذي يبلغ حاليا 580 مليونا ليصل إلى 1.39 مليار نسمة بحلول عام 2050. كما أن متوسط استهلاك الأغذية بين هؤلاء السكان، البالغ حاليا 2 000 سعر حراري للفرد يوميا، انخفض فعليا عن المتوسط الذي كان سائدا قبل 30 عاما. وبإستطاعة العديد من هذه البلدان، رغم سجلها التاريخي الضعيف، أن تحقق زيادات كبيرة وذلك بمنح الأولوية لتنمية الإنتاج الغذائي المحلي، مثلما فعلت بلدان أخرى في الماضي.

في ناقصي التغذية لديهما، حيث ترتفع أعدادهم في عام 2015 عن الأعداد في الفترة 1990-1992⁸. كما أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا، رغم توقع بلوغهما غاية الهدف الإنمائي للألفية، ليسا على الطريق نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ومن المرجح أن تنعكس اتجاهات تزايد أعداد ناقصي التغذية في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولكن جنوب آسيا هو وحده بين هذه الأقاليم الثلاثة الذي يُتوقع أن يبلغ غاية الهدف الإنمائي للألفية.

توقعات نقص التغذية في العالم النامي

انتشار نقص التغذية (النسبة المئوية من السكان)		عدد ناقصي التغذية (بالملايين)			
غاية الهدف الإنمائي للألفية	2015	*1992-1990	هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية	2015	*1992-1990
البلدان النامية	10.2	10.1	20.3	412	582
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	17.9	21.1	35.7	85	179
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	3.8	7.0	7.6	12	36
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.7	6.6	13.4	30	41
جنوب آسيا	13.0	12.1	25.9	146	203
شرق آسيا**	8.3	5.8	16.5	139	277

ملاحظات

فترة الأساس للتوقعات هي الفترة 1999-2001 وليست 2001-2003. وقد استُبعدت بعض البلدان الصغيرة أيضا من هذه التوقعات.

* قد تختلف البيانات المتعلقة بالفترة 1992-1990 اختلافا طفيفا عن الأرقام المذكورة في مواضع أخرى من التقرير، نظرا لاستناد التوقعات إلى تقديرات نقص التغذية التي لا تشمل أحدث التنقيحات.

** بما في ذلك جنوب شرق آسيا.

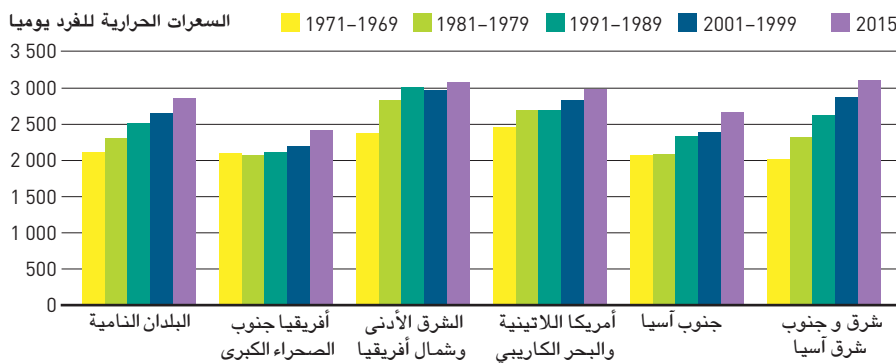
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

المتناول من الأغذية والنمو السكاني

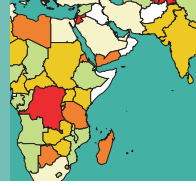
يعكس التقدم المتوقع في الحد من الجوع الزيادات الكبيرة في متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأغذية. وعلى الرغم من الزيادات التي تحققت في استهلاك الأغذية بوجه عام، فإنها لن تكون كافية لتحقيق انخفاض كبير في عدد ناقصي التغذية في بلدان عديدة. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على وجه الخصوص، سيظل متوسط نصيب الفرد يوميا من المتناول من السعرات الحرارية في عام 2015 عند مستوى 2 420 سعرا حراريا (2 285 سعرا حراريا في حالة استبعاد نيجيريا)، وهو ما يقرب من متوسط نصيب الفرد يوميا في جنوب آسيا في بداية القرن. وسيساهم تدني المستويات الأصلية للمتناول من السعرات الحرارية، المقرون بارتفاع النمو السكاني، في تباطؤ انخفاض عدد ناقصي التغذية.

وسيكون الحد من الجوع صعبا على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي اتسمت تاريخيا بارتفاع شديد في معدلات انتشار الجوع، وانخفاض شديد في استهلاك الأغذية (أقل من 2 200 سعر حراري للفرد يوميا في الفترة 1999-2001)، وكذلك انخفاض توقعات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، ومحدودية قاعدة الموارد الزراعية. ويندرج اثنان وثلاثون بلدا في هذه الفئة من البلدان التي تتراوح معدلات نقص التغذية فيها بين 29 و72 في المائة من السكان ويبلغ متوسط نسبة الانتشار 42 في المائة. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان هذه البلدان

اتجاهات وتوقعات نصيب الفرد من استهلاك الأغذية

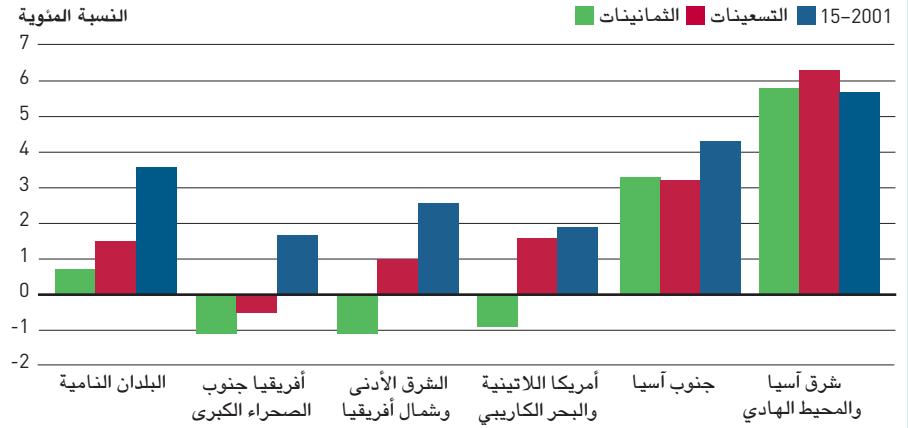


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة



11

اتجاهات وتوقعات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

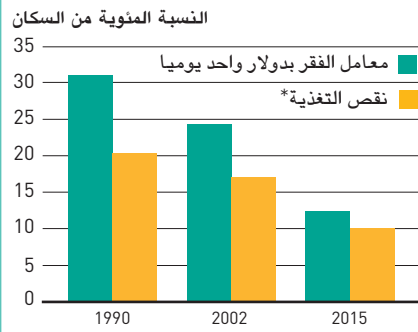


المصدر: البنك الدولي، 2006. التوقعات الاقتصادية في العالم 2006، الجدول 1-2، واشنطن العاصمة.

الاجتماعية والاقتصادية. وإحدى الانعكاسات السياسية المهمة لهذه العلاقة هي أن الجوع، في حالة عدم اتخاذ تدابير هادفة، سيقوّض الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في العالم. فنمو الدخل، رغم ضرورته، لا يكفي دائماً لاستئصال الجوع. واتخاذ تدابير محددة موجهة مباشرة إلى ضمان إمكانية الحصول على الغذاء يمثل عنصراً لا غنى عنه من عناصر الجهود الفعالة للقضاء على الجوع.

12

الفقر ونقص التغذية



* فيما يتعلق بنقص التغذية، تشير البيانات التاريخية إلى الفترتين 1992-2000 و 2002-2006.

المصدر: معدلات الفقر التي يمثلها دخل قدره دولار واحد يومياً مقتبسة من البنك الدولي 2006، التوقعات الاقتصادية في العالم، 2006، واشنطن، العاصمة. وبالنسبة لنقص التغذية، أنظر: FAO. 2006. World agriculture: towards 2030/2050. Interim report. Prospects for food, nutrition, agriculture and major commodity groups, p. 19. Rome.

(أكثر من 5.0 في المائة سنوياً من حيث نصيب الفرد). ويعرض الشكل 12 اتجاهات وتوقعات معدلات الفقر ونقص التغذية، التي تشير إلى أن غاية الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية (تخفيض نسبة الفقر بمعدل النصف بحلول عام 2015) ستتحقق في السيناريو الأساسي، وهي إشارة لها أهميتها. وتستخدم منهجيات مختلفة لتقدير الفقر ونقص التغذية، والأرقام لا يمكن مقارنتها مباشرة. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة عن كثب على اتجاهات كلا المؤشرين في البلدان النامية يكشف أن الفقر انخفض بسرعة أكبر من انخفاض نقص التغذية. وتشير توقعات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بهذين المؤشرين إلى أن هذا الاتجاه سيستمر. وعلى الرغم من وجود اختلافات في العمليات الحسابية، فقد كان هناك 1.5 من الفقراء مقابل كل جائع في الفترة 1992-1999؛ وبحلول عام 2015 من المتوقع أن يكون الرقمان المقابلان هما 1.2 إلى 1.

وتشير الاتجاهات والتوقعات السابقة إلى أن انخفاض الفقر لا يعود بالفائدة بدرجة متناسبة على الفقراء الذين يعانون نقص التغذية أيضاً. ومع أن أسباب تباطؤ معدل انخفاض الجوع ليست واضحة، فإن الجوع نفسه قد يكون من العوامل المهمة التي تشكل عائقاً يحول دون الإفلات من

الفقر (مصيد الجوع). وقد شددت الطبقات السابقة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم وكذلك تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد على أن الجوع ليس نتيجة للفقر فحسب، بل هو سبب أيضاً من أسبابه، وهو يُضعف الإمكانات الإنتاجية للأفراد والأسر والدول بأكملها. وفي طبعة عام 2004 من هذا التقرير، ورد تحليل مستفيض لتكاليف الجوع

نقص التغذية في الأقاليم

آسيا والمحيط الهادي

تمثل آسيا والمحيط الهادي نسبة 68 في المائة من سكان العالم النامي و64 في المائة من ناقصي التغذية بين هؤلاء السكان. ونسبة انتشار نقص التغذية في هذا الإقليم، التي تبلغ 16 في المائة من عدد السكان الكلي، هي النسبة الثانية بعد أفريقيا بين أقاليم البلدان النامية. وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003 انخفض عدد ناقصي التغذية في الإقليم من 570 مليوناً إلى 524 مليوناً، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 20 إلى 16 في المائة. وشهد كل بلد من بلدان الإقليم، باستثناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية¹⁰، انخفاضاً في نسبة انتشار نقص التغذية، ولكنه لم يكن كافياً في جميع الحالات للتعويض عن النمو السكاني، ولم ينح في خفض عدد ناقصي التغذية سوى 9 من بلدان الإقليم السبعة عشر. ولبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بحلول عام 2015، لا بد من الإسراع بوتيرة التقدم.

وكانت الصين في مقدمة بلدان آسيا والمحيط الهادي التي حققت انخفاضاً في عدد السكان الذين يعانون الجوع، حيث شهدت انخفاضاً في أعدادهم من 194 مليوناً إلى 150 مليوناً. وفي الهند أكبر عدد من ناقصي التغذية في العالم، إذ يبلغ 212 مليوناً، أي أقل قليلاً من العدد المقدّر للفترة 1990-1992 وهو 215 مليوناً. وفي بنغلاديش وباكستان، حيث ترتفع مستويات انتشار نقص التغذية، هناك نسبة 15 في المائة من الجوع في الإقليم، مع حدوث زيادة في نسبة انتشار نقص التغذية وفي الأعداد المطلقة للجوع في باكستان. ويبيّن الشكل 15 التقدم الذي أحرزه كل بلد لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وحتى الآن، لم يبلغ أي بلد في الإقليم هذا الهدف. وفي بلدين، هما ميانمار وفيت نام، انخفض عدد ناقصي التغذية بأكثر من 25 في المائة. وعلاوة على ذلك، كان أهم تقدم من حيث القيمة النسبية هو التقدم الذي حققته الصين وتايلند وإندونيسيا. أما أخطر تدهور في الأمن الغذائي، فقد شهدته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيث زاد عدد ناقصي التغذية بأكثر من الضعف أي من 3.6 مليون إلى 7.9 مليون.

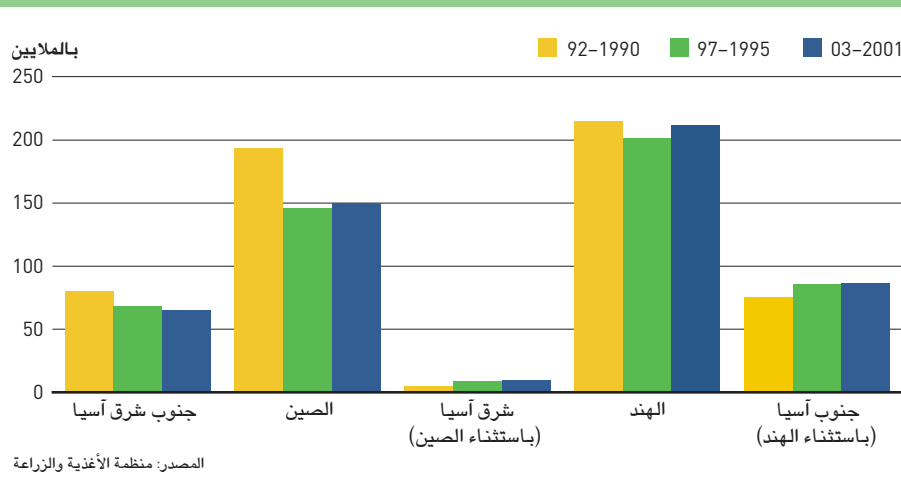
مكافحة الجوع: أسباب النجاح والتحديات

في معظم بلدان الإقليم، تعيش غالبية السكان وغالبية الفقراء ومن يفتقرون إلى الأمن الغذائي في المناطق الريفية. ولذا، فإن وجود اقتصاد ريفي مفعم بالحيوية شرط مسبق للحد من نقص التغذية. وكذلك فإن النمو الناتج عن زيادة الإنتاجية (زيادة الغلة) في الزراعة يمكن أن يكون له أثر إيجابي قوي على الاقتصاد

الريفي غير الزراعي من خلال زيادة الطلب على السلع غير الزراعية المنتجة محلياً وبالإبقاء على أسعار الأغذية منخفضة. وزيادة إنتاجية صغار المزارعين تتسم بأهمية خاصة، لأنهم والعاملين الريفيين أكثر عرضة لإنفاق أي دخل إضافي على الأغذية والمنتجات الأساسية غير الزراعية وعلى الخدمات الناشئة في المناطق الريفية. وهكذا فإن النمو الزراعي يمثل حلقة متماسكة تتآزر فيها الأنشطة الزراعية والأنشطة

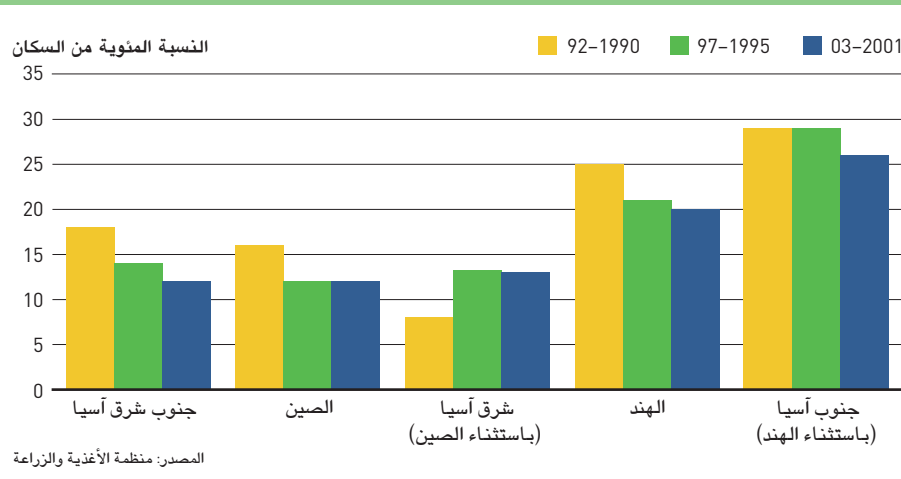
13

عدد ناقصي التغذية: آسيا والمحيط الهادي



14

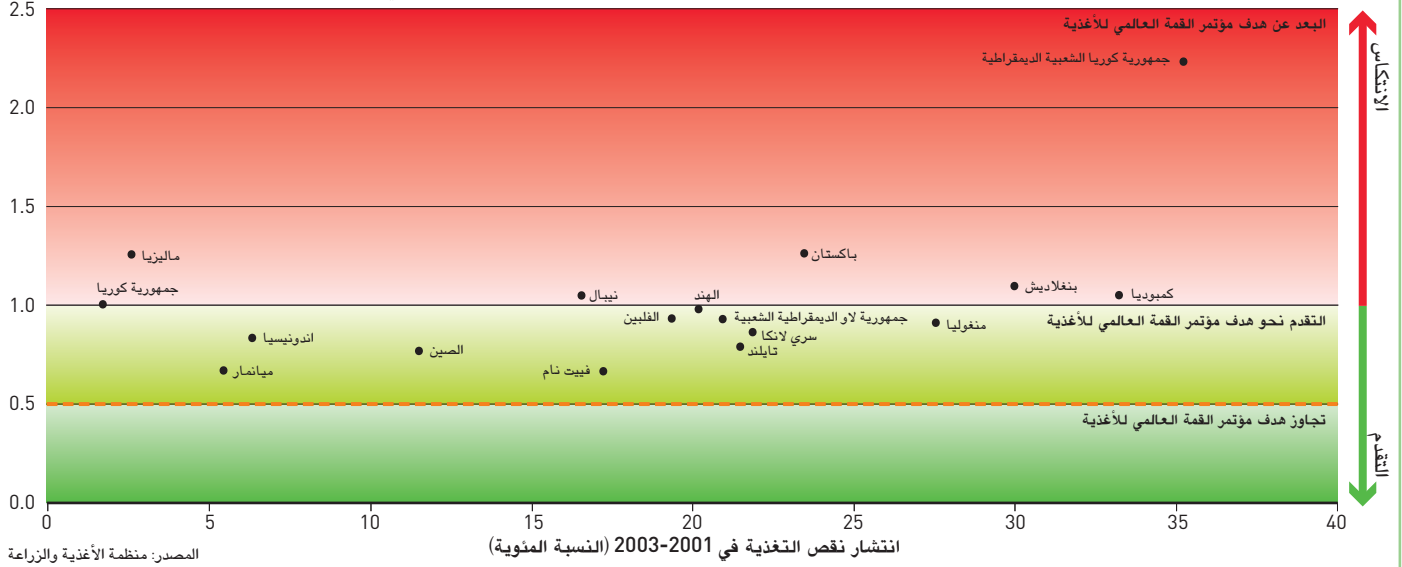
نسبة ناقصي التغذية: آسيا والمحيط الهادي





عدد ناقصي التغذية: التقدّم والنكسات في بلدان آسيا والمحيط الهادي

نسبة العدد الحالي إلى الفترة المرجعية (1992-1990/2003-2001)



بدأت المشروعات الريفيه غير الزراعية تتوسع بسرعة أيضاً. وبحلول عام 2000، كانت هذه المشروعات قد استوعبت نحو ربع القوة العاملة الريفيه، وكانت تساهم بنسبة تبلغ نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي القطري، بينما كانت الأسر الزراعية تستمد ما يقرب من 50 في المائة من دخلها من مصادر غير زراعية¹². وانخفض عدد الفقراء في ريف الصين من نحو 490 مليوناً في عام 1979 إلى نحو

قبل ذلك بكثير، وقد نجم عن إصلاحين زراعيين رئيسيين بدأ في عام 1978، عندما سُمح للأسر بتأجير أرض من التعاونيات ورفعت الاسعار التي تشتري بها الدولة من المنتجين الحبوب الغذائية والمحاصيل الزيتية والخنازير¹¹. واستجابة لذلك، زاد الإنتاج والدخل الزراعيان زيادة هائلة، حيث زاد نصيب الفرد من الدخل الريفي بنسبة 90 في المائة خلال الفترة ما بين عام 1980 وعام 1985. ومن عام 1985 فصاعداً،

الريفية غير الزراعية. كما يمكن أن يساهم هذا النمو مساهمة قوية في الحد من أعداد ناقصي التغذية، خصوصاً عندما لا يكون انعدام المساواة في الدخل أساساً هو الظاهر للغاية وعندما يكون النمو السكاني معتدلاً.

والصين وفيت نام يجسدان هذه العملية. ففي الفترة من 1992-1990 إلى 2003-2001 انخفض عدد الجوع في الصين من 194 مليوناً إلى 150 مليوناً، كما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 16 إلى 12 في المائة. وقد تحقق

ذلك من خلال النمو الاقتصادي والزراعي القوي، حيث زاد النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 8 في المائة خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة قدرها 2.5 في المائة، وزاد نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بنسبة قدرها 5.4 في المائة سنوياً. وفي الوقت ذاته، كان معدل النمو السكاني السنوي لا يتجاوز 1 في المائة.

وفي حقيقة الأمر، كان الانخفاض السريع في معدلات الجوع والفقير في الصين قد بدأ

انعدام الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

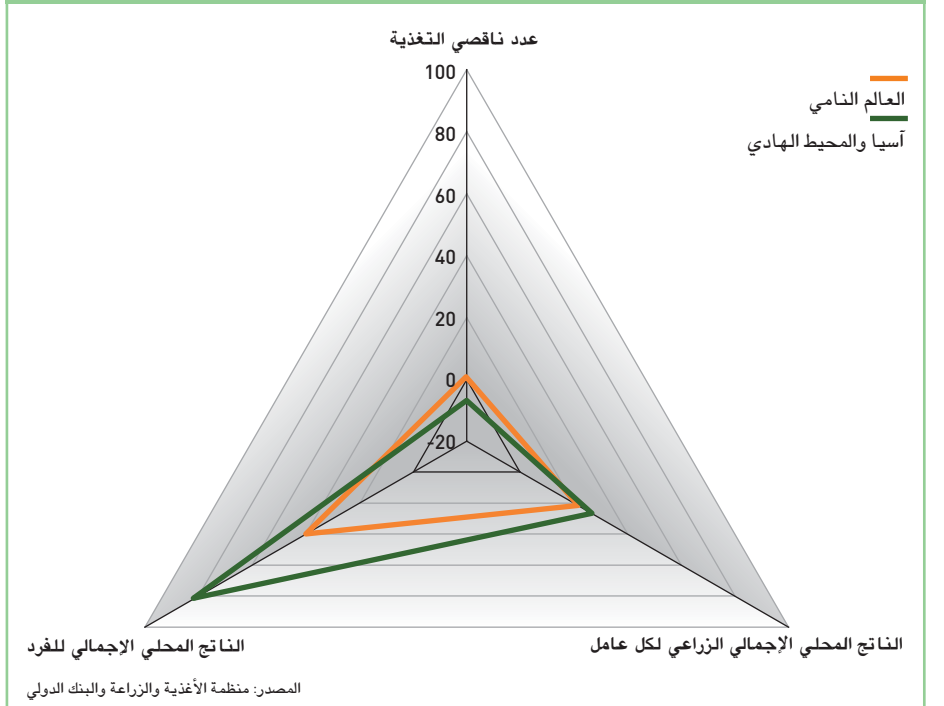
نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل من الصعب تقييم مدى أبعاد المشكلة. إلا أن بيانات الإنتاج الغذائي المتاحة تشير إلى أن نصيب الفرد انخفض بمعدل قدره 2.2 في المائة سنوياً خلال تلك الفترة. وفي عام 2003 كانت الغالبية الساحقة من سكان البلد البالغ عددهم 23 مليوناً تعتمد على الحبوب الغذائية المتوافرة من خلال نظام التوزيع العام.

شهدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية زيادة حادة في نسبة انتشار نقص التغذية وفي عدد الجوع خلال الفترة من 1992-1990 إلى 2001-2003. وتضاعفت نسبة انتشار نقص التغذية، كما زاد العدد المطلق للجوع بأكثر من الضعف حيث بلغ نحو 8 ملايين شخص. ويبدو أن الاتجاهات السلبية في النمو الاقتصادي هي السبب الأساسي لذلك. ولا تتوافر إحصاءات عن

نقص التغذية في الأقاليم

16

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)



من الجوع. وما زالت فييت نام من بلدان الدخل المنخفض، ويمثل الإبقاء على زخم الحد من الجوع تحدياً هائلاً بالنسبة لها. ولم تشهد كمبوديا والهند أي تغيير ملحوظ في العدد الكلي لناقصي التغذية لديهما على الرغم من النمو القوي في نصيب الفرد من الدخل الذي بلغ نسبة 4 في المائة سنوياً في كمبوديا خلال الفترة ما بين عام 1993 وعام 2003، ونسبة 3.9 في المائة سنوياً في الهند خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003. إلا أن الأداء الاقتصادي الجيد بوجه عام كان متفاوتاً فيما بين القطاعات، ولم يستند إلى النمو الزراعي القوي؛ فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي زاد بمعدل سنوي قدره 0.7 في المائة فقط في كمبوديا خلال الفترة ما بين عام 1993 وعام 2003، وبمعدل سنوي قدره 0.9 في المائة فقط في الهند خلال الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003.¹⁶

التغذية من 31 إلى 17 في المائة، كما خفضت عدد ناقصي التغذية من 21 مليوناً إلى 14 مليوناً. وكما هو الحال في الصين، نجم تسارع الحد من الجوع والفقر عن إصلاحات اقتصادية وزراعية نُفذت في الثمانينات وتوجه إلى السوق. فأحد برامج الإصلاحات الاقتصادية هذه وفّر للمزارعين القدرة على التحكم بالأراضي ومكنهم من زيادة المبيعات في الأسواق وخفض الضرائب الزراعية المفروضة عليهم. وكما هو الحال في الصين أيضاً، كانت القوى المحركة تتمثل في النمو القوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (5.7 في المائة سنوياً في الفترة ما بين عام 1990 وعام 2003) والناتج المحلي الإجمالي الزراعي (2.5 في المائة سنوياً)، وكذلك التوسع السريع في الإنتاج الغذائي. وساهم أيضاً أحد برامج استئصال الفقر الموجه نحو الاستثمار في البنى التحتية الريفية في إعطاء دفعة قوية للإنتاج الزراعي وللحد

90 مليوناً في عام 2002 حسب خط الفقر الذي حدده البنك الدولي، وهو دولار أمريكي واحد في اليوم.¹³ كما انخفض عدد ناقصي التغذية من 387 مليوناً في الفترة 1971-1969 إلى العدد الحالي البالغ 150 مليوناً. وحدث تباطؤ في معدل انخفاض الجوع في الصين خلال النصف الثاني من التسعينات.¹⁴ ويعزى هذا التباطؤ، جزئياً على الأقل، إلى ضعف الأداء الاقتصادي للمناطق الريفية المعزولة والمحرومة نسبياً حيث توجد غالبية السكان الباقين الذين يعانون نقص التغذية. ويتأتى معظم الإنتاج الزراعي من نحو 200 مليون مزرعة صغيرة للغاية (0.65 هكتار أو أقل).¹⁵ والخطوات التي اتخذتها حكومة الصين مؤخراً لتنشيط المناطق الريفية تنطوي على وعد بإمكانية أن يتسارع الحد من الجوع خلال العقد المقبل. وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003، خفضت فييت نام نسبة انتشار نقص

٦ أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في بيرو

لنجاح. فقد بدأت بيرو في تطبيق إصلاحات في القطاع الزراعي، من بينها إصدار تشريعات بشأن المعاملات المتعلقة بالأراضي واستحقاقات ملكيتها، أدت إلى تحسين إمكانية الحصول على الائتمان. وزادت القيمة الزراعية المضافة لكل عامل بنسبة 4 في المائة سنوياً خلال الفترة ما بين 1992-1990 و2003-2001.

ومع ذلك تظل في بيرو مستويات مرتفعة من نقص التغذية والفقر، ويتمثل التحدي في الإبقاء على وتيرة التحسينات في مجال الحد من الفقر والجوع، وتوسيع نطاق المكاسب لتشمل المناطق الأفقر في البلد.

تفاقم انعدام الأمن الغذائي في بيرو خلال السبعينات، وخصوصاً خلال الثمانينات. فقد تضاعفت نسبة انتشار نقص التغذية من 21 في المائة في الفترة 1971-1969 إلى 42 في المائة في الفترة 1992-1990. وفي التسعينات انعكس هذا الاتجاه في نهاية الأمر. وخلال الفترة ما بين 1992-1990 و2003-2001 انخفض عدد ناقصي التغذية من 9.3 مليون إلى 3.3 مليون شخص، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 42 إلى 12 في المائة من السكان. ويمكن أن يعزى تحسُّن الأمن الغذائي إلى جملة أمور منها انخفاض التضخم. وخلال الفترة ما بين 1992-1990 و2003-2001 زاد النصيب الحقيقي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.1 في المائة سنوياً. رغم النكسات التي نجمت عن حالة الاضطراب التي سادت أسواق العالم المالية في أواخر التسعينات.

وكانت قوة النمو الزراعي من العوامل الرئيسية

تمثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نسبة 6 في المائة من ناقصي التغذية في العالم النامي و11 في المائة من العدد الكلي للسكان. وتبلغ نسبة انتشار نقص التغذية بين سكان الإقليم 10 في المائة، وهي تمثل ثاني أقل نسبة بين الأقاليم النامية.

وإذ يحقق هذا الإقليم انخفاضاً في عدد ناقصي التغذية من 59 مليوناً في الفترة 1990-1992 إلى 52 مليوناً في الفترة 2001-2003، فإنه يمضي قدماً نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. غير أنه من الضروري الإسراع بوتيرة التقدم الذي يتفاوت بين الأقاليم الفرعية، إذ يتركز معظمه في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي. أما أمريكا الوسطى، من ناحية أخرى، فقد شهدت اتجاهات تصاعدياً في كل من أعداد ناقصي التغذية ونسبة انتشار نقص التغذية. وفي المكسيك¹⁷ ظلت نسبة انتشار نقص التغذية كما هي منخفضة نسبياً بينما زاد عدد ناقصي التغذية.

ويبين الشكل 19 التفاوت الواسع في تقدم البلدان نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. فهناك بضعة بلدان بلغت فعلاً الهدف المذكور، وهي كوبا وغيانا وبيرو، بينما تقترب شيلي وأوروغواي من بلوغه اقتراباً شديداً. وخفّضت إكوادور وجامايكا عدد ناقصي التغذية فيهما بنسبة تبلغ نحو 25 في المائة. كما حققت البرازيل وسورينام تقدماً مماثلاً. وحققت أغلبية بلدان أمريكا الجنوبية تقدماً نحو بلوغ الهدف، ولكن سُجلت زيادة كبيرة في معدل الجوع في

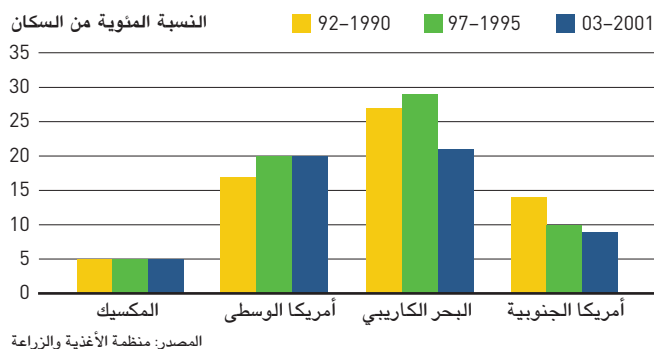
مكافحة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

إن نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية أعلى عموماً في الإقليم مما هو في كل من آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي

لفنزويلا. وسُجلت أيضاً نكسات في معظم بلدان أمريكا الوسطى، وخصوصاً غواتيمالا وبنما. وشهدت هايتي انخفاضاً في عدد ناقصي التغذية، ولكن انتشار نقص التغذية بين 47 في المائة من السكان يظل هو الأعلى بمراحل في الإقليم.

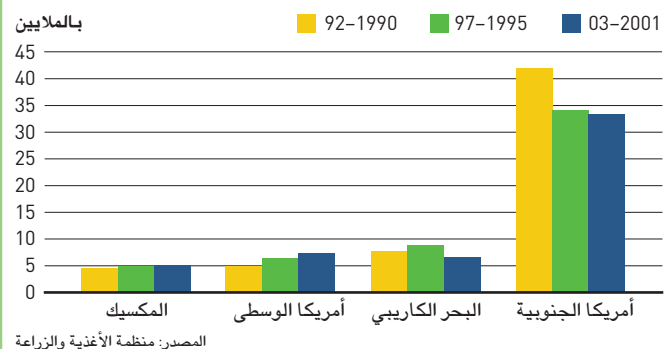
18

نسبة ناقصي التغذية: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



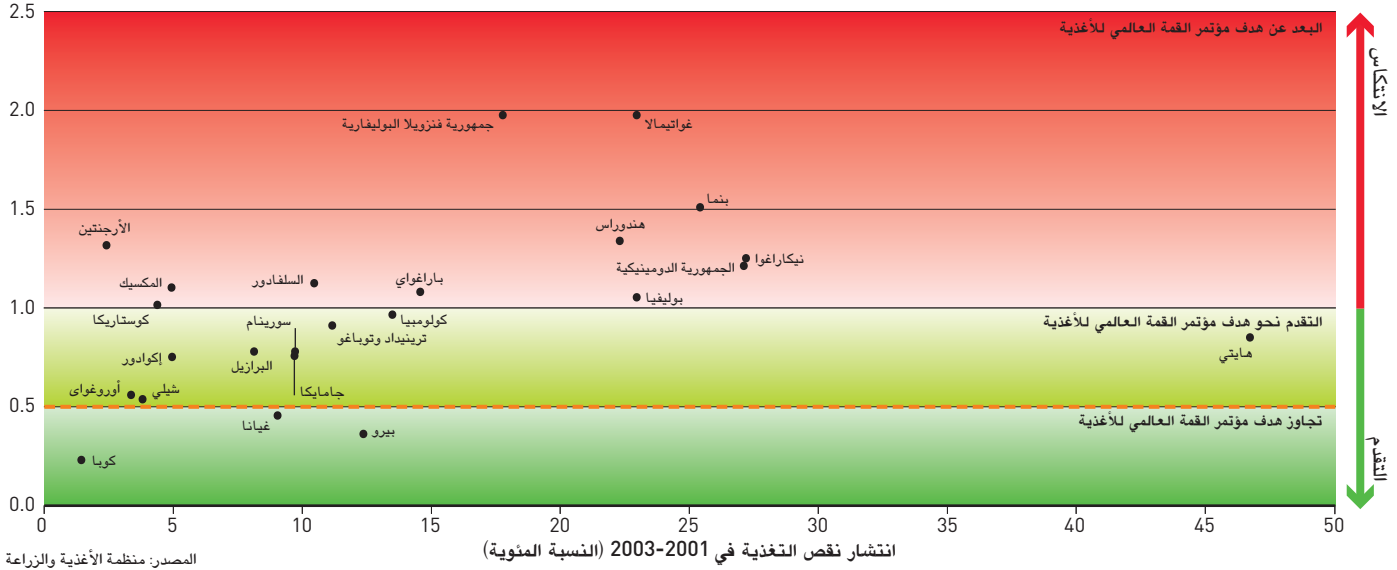
17

عدد ناقصي التغذية: أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



عدد ناقصي التغذية: التقدّم والنكسات في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

نسبة العدد الحالي إلى الفترة المرجعية (1992-1990/2003-2001)



التقدم المحرز في البرازيل

الإسراع في تحسين الأمن الغذائي لنحو 44 مليون نسمة. وكان الهدف من العناصر الرئيسية للبرنامج هو تحسين الدخل وزيادة الإمدادات الغذائية الأساسية وتحسين إمكانية الحصول على الأغذية والتخفيف على وجه السرعة من الجوع وسوء التغذية عن طريق تدخلات موجهة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2003، بدأ تنفيذ برنامج اجتماعي أساسي هو Bolsa Familia Programme، الذي يوفر دعماً مشروطاً لدخل الأسر الفقيرة. ومن بين الشروط، الانتظام في المدارس والزيارات الصحية. وتعتزم الحكومة الوصول بخدوماتها، خلال عام 2006، إلى جميع الأسر المستحقة التي يُقدر مجموع أفرادها بنحو 11.2 مليون نسمة.

خلال الفترة ما بين 1992-1990 و2003-2001، انخفض عدد الجوع في البرازيل من 18.5 مليون إلى 14.4 مليون شخص، وانخفضت نسبة انتشار الجوع من 12 إلى 8 في المائة من السكان. ونظراً لأن متوسط المتناول من الطاقة يومياً هو 3 060 سعراً حرارياً (في 2003-2001)، فإن البرازيل لديها إمدادات غذائية كافية لإطعام سكانها. ولكن إمكانية الحصول على الأغذية يعيقها التفاوت الشديد في توزيع الدخل والأرض.

وفي أوائل التسعينات، شهدت البرازيل كساداً وأزمة ديون. وأدخلت تغييرات أساسية على صعيد السياسات في محاولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي: وكانت هذه التغييرات مقترنة بزيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية. ونتيجة لذلك تحسّنت المؤشرات الاجتماعية، ولكن البلد ما زال يواجه استثناء الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين أقل الفئات دخلاً.

وفي عام 2003، بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج الجوع الصفر (Programa Fome Zero) وذلك بهدف

الإجمالي هو الأعلى بين أقاليم البلدان النامية. ومن العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في الإقليم ارتفاع انعدام المساواة في الدخل، الذي يجسّد انعدام المساواة في إمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية¹⁸. فانعدام المساواة يؤدي إلى تفاوت توزيع ثمار النمو الاقتصادي ويكبح الحد من الفقر.

والإقليم يغلب عليه الطابع الحضري أكثر من أقاليم البلدان النامية الأخرى، ولكن نسبة سكان الريف في بلدان كثيرة ما زالت عالية. وعلاوة على ذلك، ترتفع حالات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية في معظم البلدان. وينبغي أن تلعب التنمية الريفية والزراعية دوراً رئيسياً في التخفيف من وطأة الجوع والفقر المدقع، خصوصاً بين صغار المنتجين والسكان الأصليين. كما أن ضمان إمكانية حصول الفقراء على موارد الإنتاج، أي الأرض ورأس المال والتقانة والتعليم، ينطوي على أهمية خاصة. ويتسم الاقتصاد الغذائي بتغيرات هيكلية عميقة تتمثل في انتشار أشكال جديدة لبيع الأغذية بالتجزئة، منها المتاجر الكبرى والمتاجر الضخمة وتجميع صناعة الأغذية. وضمان عدم



تفاقم انعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا

خلال الفترة ما بين 1992-1990 و2003-2001، تضاعف عدد ناقصي التغذية في غواتيمالا لـ 2.8 مليون شخص، وزادت نسبة انتشار نقص التغذية من 16 إلى 23 في المائة من السكان. وهناك واحد وثلاثون في المائة من السكان في حالة فقر مدقع، ويعيش ما يقرب من 80 في المائة منهم في المناطق الريفية¹. وغالبية فقراء الريف من السكان الأصليين الذين يعتمدون على زراعة الكفاف أو على العمل الزراعي.

ومن المعوقات القائمة منذ أمد طويل، التفاوت في إمكانية الحصول على موارد الإنتاج، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة قدرها 2 في المائة من السكان تملك 72 في المائة من الأراضي الزراعية، بينما يملك ذوو الحيازات الصغيرة التي تقل عن 7 هكتارات (87 في المائة من جميع المزارع) 15

في المائة فقط². كما أن إنتاجية صغار المزارعين يعيقها أيضا سوء البنية التحتية وانخفاض مستويات التعليم والإنفاق الاجتماعي في المناطق الريفية. فالإنفاق الاجتماعي هو الأدنى في الإقليم وإن كان قد ارتفع منذ عام 1990³.

وتفاقم انعدام الأمن الغذائي أيضا بفعل الكوارث الطبيعية. ومن بين الكوارث التي حدثت مؤخرا تأثيرات النينيو التي أعقبها إعصار ميتش في عام 1998، والجفاف في عام 2001، وإعصار ستان في أكتوبر/تشرين الأول 2005. ويُقدَّر أن إعصار ستان تسبب في خسائر تعادل 3.4 في المائة من الناتج القومي الإجمالي⁴.

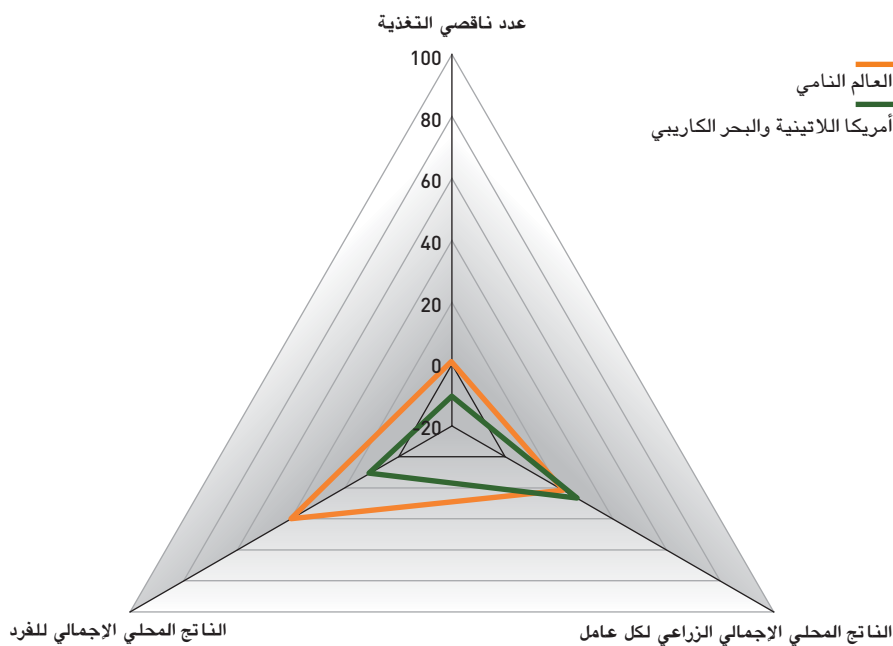
وفي عام 2000، كان إنتاج البن يمثل 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، و4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، و19 في المائة من إيرادات التصدير، و30 في المائة من اليد

العاملة الريفية. ولكن الانخفاض في أسعار البن الدولية، منذ أواخر التسعينات، أثر تأثيرا شديدا على ربحية كل من صغار المنتجين، وهم الأكثر عددا، والمزارع الكبيرة ومتوسطة الحجم التي تمثل 80 في المائة من الإنتاج الكلي. وأدى انخفاض الطلب على العمل في المزارع إلى خسائر في اليد العاملة تعادل 78 000 فرصة عمل على أساس التفريغ كما أدى إلى تدنى الأجور الريفية⁵.

للإطلاع على الهوامش، يرجى الرجوع إلى صفحة 39.

20

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1992-1990 إلى 2003-2001)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

تهميش ذوي الحيازات الصغيرة والمزارعين الفقراء يشكل تحديا يجب مواجهته.

وفي بلدان كثيرة، تعتبر إيرادات التصدير بالغة الأهمية لضمان الواردات من الأغذية الأساسية. وبالنسبة للبلدان التي توجد فيها درجة تركيز عالية لسلع التصدير، تكون إيرادات الصادرات وسبل كسب عيش الأفراد الذين يعتمدون على الزراعة وما يرتبط بها من أنشطة عرضة لتقلبات الأسعار الدولية. فعلى سبيل المثال، كانت للانخفاض الحاد في أسعار البن في السنوات الأخيرة عواقب سلبية شديدة على الأمن الغذائي في بلدان أمريكا الوسطى.

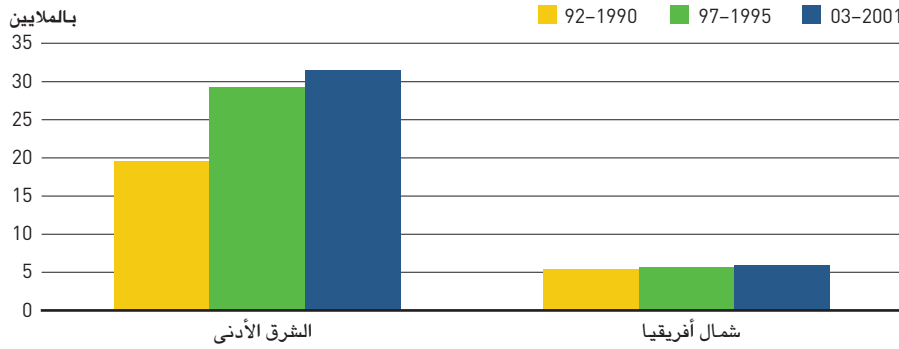
وفي بلدان عديدة بالإقليم، يؤدي التعرض للهزات الطبيعية إلى زيادة ضعف فئات السكان فقرا. ومن بين الأمثلة على ذلك خلال العقد الماضي، ظاهرة النينيو التي تسببت في حالات جفاف وفيضان في بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والانديز في عامي 1997 و1998، وإعصارا جورج وميتش للذان تسببا في تدمير الأرواح والمحاصيل والبنية التحتية في كثير من بلدان البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى في عام 1998.

نقص التغذية في الأقاليم

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

21

عدد ناقصي التغذية: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

من الجوع، يجب أن يُنظر إليه في سياق ارتفاع مستوى نقص التغذية ارتفاعا غير عادي في الفترة المرجعية (1990-1992) التي حدها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وذلك في أعقاب الاحتلال العراقي وحرب الخليج الأولى. وخفضت الإمارات العربية المتحدة تخفيضها كبيرا من عدد ناقصي التغذية لديها، بينما نجحت في الوصول بنسبة انتشار نقص التغذية إلى مستوى منخفض للغاية. وحقت سوريا ومصر تخفيضات ضئيلة في عدد من يعانون

مستويات شديدة الارتفاع لانعدام الأمن الغذائي؛ فأكثر من ثلث سكانه يعانون نقص التغذية المزمن. وفي البلدان الباقية، باستثناء الأردن والمغرب، تقل نسبة انتشار نقص التغذية عن 5 في المائة. ويبيّن الشكل 23 التقدم الذي أحرزه كل بلد من البلدان لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والكويت هي وحدها التي بلغت الهدف، ولكن سجلها الذي يبدو باهرا فيما يتعلق بالحد

يشهد الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أقل نسبة لانتشار نقص التغذية بين الأقاليم النامية، إذ تبلغ نسبة ناقصي التغذية فيه 9 في المائة من السكان. ويرجع قدر كبير من هذا الاختلاف إلى ارتفاع الدخل نسبيا و/أو التقليد المتمثل في اتباع سياسات تقديم الدعم والإعانات الغذائية في بعض البلدان. وبالنسبة للعالم النامي، يمثل الإقليم نحو 5 في المائة من ناقصي التغذية ونحو 8 في المائة من عدد السكان.

ومع أن انعدام الأمن الغذائي في الإقليم منخفض نسبيا، فإنه مستمر بل ويرتفع في حقيقة الأمر من حيث كل من الأعداد المطلقة ونسبة الانتشار. وخلال الفترة ما بين 1990-1992 و2001-2003، أدى ارتفاع نسبة انتشار الجوع من 8 إلى 9 في المائة، إلى جانب معدلات النمو السكاني المرتفعة، إلى زيادة عدد ناقصي التغذية من 25 مليوناً إلى 38 مليوناً. وباستثناء أفغانستان والعراق (حيث تتسم البيانات المتوافرة بشدة غموضها) زاد عدد ناقصي التغذية من 15 مليوناً إلى 20 مليوناً وارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية من 5 إلى 6 في المائة. واليمن هو البلد الوحيد بين بلدان الإقليم (باستثناء أفغانستان والعراق) الذي يعاني

تفاقم انعدام الأمن الغذائي في اليمن

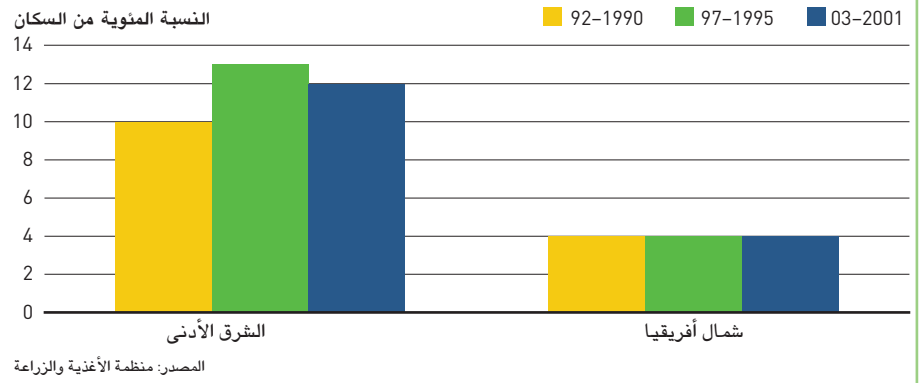
وتعتبر التنمية الريفية بالغة الأهمية لتحسين الأمن الغذائي. ويواجه قطاع الزراعة انخفاض الإنتاجية نتيجة للافتقار إلى الاستثمارات وعدم كفاية إمدادات المياه ونُدرة الأراضي الصالحة للزراعة. وسرعة استنزاف موارد المياه الجوفية يمكن أن تكون أخطر مشكلة تواجه البلد ككل والقطاع الزراعي بوجه خاص. إذ أن نحو 42 في المائة من أراضي المحاصيل مروية وأكثر من 75 في المائة من الأراضي المروية تستخدم المياه الجوفية. ومن ثم، فإن ضمان الاستخدام المستدام لموارد المياه الشحيحة أمر بالغ الأهمية لتنمية المناطق الريفية. وثمة عامل آخر غالبا ما يتعلق باليمن وهو إنتاج واستخدام نبات القات الورقي المنبّه الذي يتنافس مع الإنتاج الغذائي على الموارد، ومن بينها المياه، ومع نفقات الأسر الزراعية على الأغذية. وقد بدأت الحكومة حملة لمكافحة مضع أوراق القات، ويجري تشجيع المزارعين على التحول إلى زراعة محاصيل تصدير عالية القيمة وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام المياه.

زاد عدد من يعانون الجوع في اليمن من 4.2 مليون في الفترة 1990-1992 إلى 7.1 مليون في الفترة 2001-2003، وارتفعت نسبة ناقصي التغذية من 34 إلى 37 في المائة. ويندرج هذا البلد ضمن فئة البلدان ذات الدخل المنخفض، ويعتمد اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية. وقد انخفض متوسط إمدادات الطاقة، البالغ 2 020 سعرا حراريا للفرد يوميا في 2001-2003، انخفاضاً طفيفاً بعد أن كان 2 040 سعرا حراريا في السنوات العشر التالية للفترة 1990-1992. ويعد النمو السكاني في اليمن من بين أعلى مستويات النمو في العالم، مما يرفع بشكل ملحوظ مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي ويضاعف من الضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية في البلد. وقد تحسّنت عموما المؤشرات الاجتماعية منذ عام 1990 ولكنها ما زالت ضعيفة؛ وترتيب اليمن هو 151 بين 177 بلدا حسب دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2005. ويعيش نحو ثلاثة أرباع السكان وأكثر من 80 في المائة من الفقراء في المناطق الريفية، ويعمل في الزراعة ما يقرب من 50 في المائة من القوى العاملة. ولم يستطع الإنتاج الزراعي أن يواكب النمو السكاني السريع، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الواردات الزراعية زيادة كبيرة.



22

نسبة ناقصي التغذية: الشرق الأدنى وشمال أفريقيا



الجوع وحققنا انخفاضا أكبر نوعا ما في نسبة انتشار نقص التغذية التي تقل في كلا البلدين عن 5 في المائة. وشهدت البلدان الباقية (خصوصا الأردن واليمن) زيادات في أعداد الجوع.

محاربة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

يعتمد الإقليم اعتمادا شديدا على الواردات

أسعار النفط أثناء التسعينات أثر سلبي على الأمن الغذائي في الإقليم، بينما يمثل الانتعاش الحالي لتلك الأسعار منذ عام 2002 قوة اقتصادية شديدة التأثير.

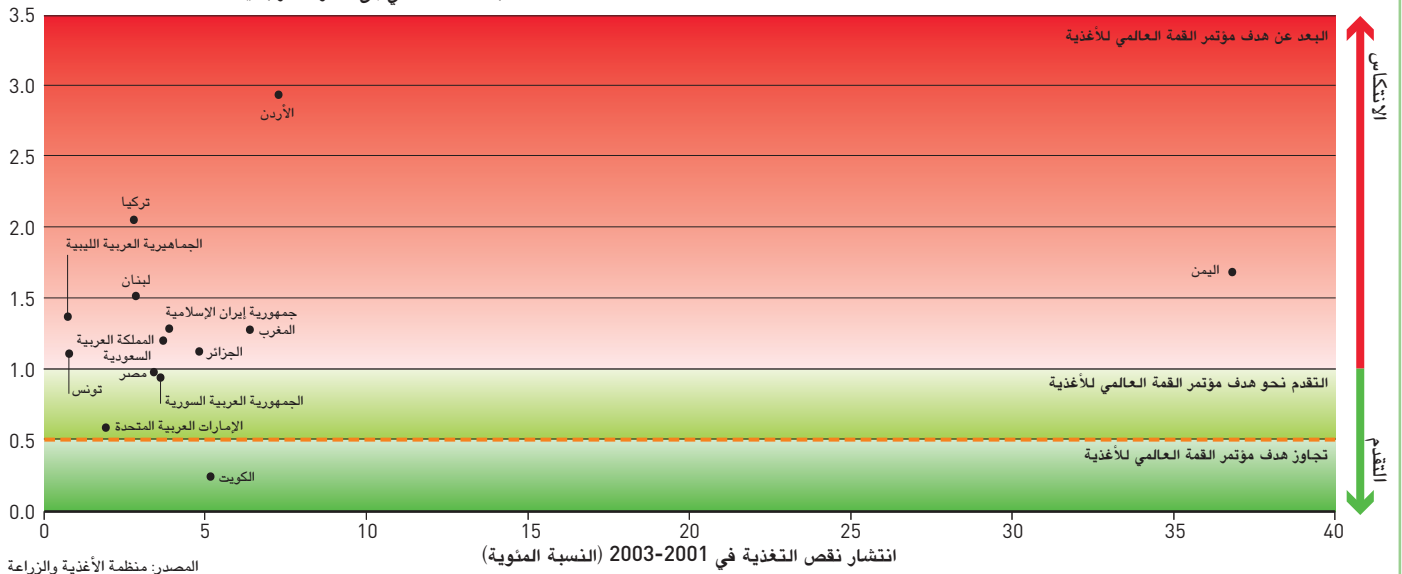
وتعيش غالبية فقراء الإقليم، الذين تبلغ نسبتهم نحو 70 في المائة، في المناطق الريفية، بينما يبلغ عدد سكان الريف 43 في المائة¹⁹. وفي ما يتعلق بالمجتمعات الريفية، تظل الزراعة المصدر الرئيسي لليد العاملة والدخل وتمثل القوة المحركة للاقتصاد الريفي. ويخضع أداء القطاع للظروف المناخية المتقلبة، وخصوصا في ما يتعلق بهطول الأمطار. وباستثناء مصر، حيث يروى معظم الأراضي الزراعية، كثيرا ما يُسفر الجفاف عن حالات نقص شديد في الإنتاج، مما يفرض ضغطا هائلا على دخل المزارع وفواتير الواردات الغذائية. كما أن تزايد ندرة المياه في الإقليم يحد من مدى إمكانية التوسع الزراعي ويعرّض سبل عيش السكان الزراعيين والريفيين لأزمة شديدة. وإدخال تحسينات في كفاءة استخدام المياه وممارسات إدارتها أمر بالغ الأهمية لتحسين أداء الزراعة والاقتصادات الريفية.

الغذائية، وتشكل الإيرادات بالعملات الأجنبية عاملا رئيسيا للأمن الغذائي. وتؤثر التقلبات في أسعار النفط، وهو المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير، تأثيرا مباشرا على اقتصادات البلدان المصدرة، وتأثيرا غير مباشر على البلدان غير المصدرة للنفط، وخصوصا من خلال تدفقات التحويلات المالية من العمال المهاجرين فيما بين الأقاليم. ومن ثم، كان للانخفاض في

23

عدد ناقصي التغذية: التقدم والنكسات في بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نسبة العدد الحالي إلى الفترة المرجعية (1992-1990/2003-2001)



نقص التغذية في الأقاليم

ارتفاع نقص التغذية في الأردن

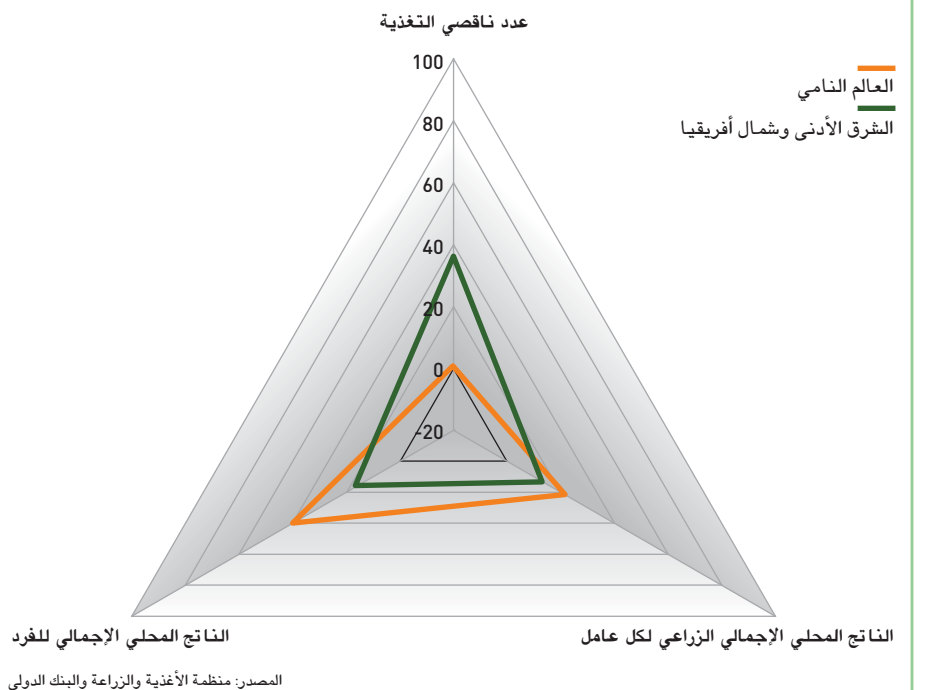
خلال الفترة ما بين 1992-1990 و 2003-2001، زاد عدد من يعانون الجوع في الأردن من 100 000 إلى 400 000، وزادت نسبة انتشار نقص التغذية بين السكان من 4 إلى 7 في المائة. وقلة الموارد، وخصوصا المياه، تؤدي إلى اعتماد الأردن اعتمادا شديدا على الواردات الغذائية. فالزراعة لا تمثل سوى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتستخدم 10 في المائة فقط من القوى العاملة. ويتأثر الاقتصاد الأردني تأثيرا شديدا بالعوامل الخارجية، وكان أدائه يجسد إلى حد كبير التقلبات في أسعار النفط على مدى العقدين الماضيين وكذلك الصراعات في الإقليم. وبعد فترة كساد اقتصادي طويلة بدأت في منتصف الثمانينات، يشهد الأردن مرة أخرى نموا اقتصاديا مضطربا. وقد نجحت الحكومة، رغم دينها الخارجي الكبير، في تعبئة

نفقات عامة من أجل أنشطة اجتماعية كالصحة والتعليم. إلا أن البطالة ما زالت مرتفعة وما زال الفقر متفشيا على الرغم من التقدم المحرز للحد منه. وبينما يقل دخل 2 في المائة من السكان عن خط الفقر الدولي الذي حدده البنك الدولي، وهو دولار واحد يوميا، يعيش 7 في المائة منهم بأقل من دولارين يوميا. ومع تزايد القوى العاملة بنسبة 4 في المائة سنويا، يُعتبر حاليا نقص فرص العمل التهديد الرئيسي للأمن الغذائي. وعلى المدى الأطول، قد تكون ندرة المياه الشديدة عائقا لآفاق النمو والتنمية في البلد.

ومن التحديات المهمة بالنسبة للإقليم، تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة الناجمة عن ارتفاع النمو السكاني. وفي هذا السياق، تعتبر الواردات الغذائية بالغة الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي، وتمثل سبيلا للحفاظ على المياه الشحيحة. إلا أن الإقليم لم ينجح بعد في إقامة صناعات موجهة إلى التصدير يمكن أن تحد من اعتماده على صادرات النفط. ويتمثل تحد آخر بالنسبة لبلدان عديدة في ضمان أن تكون مستويات النمو الاقتصادي كافية لاستيعاب التوسع السريع في القوة العاملة.

24

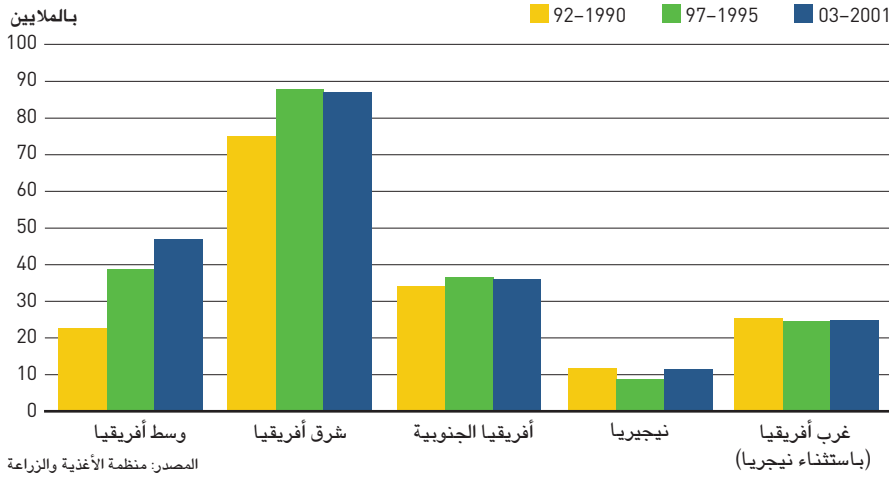
نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1992-1990 إلى 2003-2001)



٦ أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

25

عدد ناقصي التغذية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



تمثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نسبة 13 في المائة من سكان العالم النامي و 25 في المائة من ناقصي التغذية بين هؤلاء السكان. وهي الإقليم النامي الذي يحتوي على أعلى نسبة، وهي الثلث، من الذين يعانون الجوع المزمن. وفي الفترة 2003-2001 كان 35 في المائة أو أكثر من السكان في 14 بلدا في الإقليم يعانون نقص التغذية المزمن.

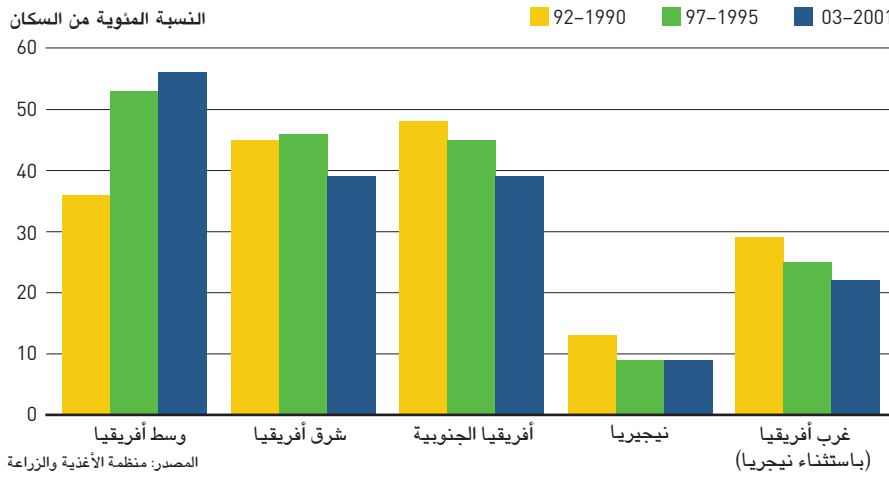
ويستمر الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كما ينتشر على نطاق واسع. ففي خلال الفترة ما بين 1992-1990 و 2003-2001، زاد عدد ناقصي التغذية من 169 مليوناً إلى 206 ملايين، ولم ينجح في تخفيض هذا العدد سوى 15 بلداً من البلدان التي تتوافر عنها بيانات والبالغ عددها 39 بلداً. ويتزايد عدد سكان الإقليم بمعدل سنوي يبلغ نحو 2.5 في المائة، أي بسرعة أكبر من سرعة تزايد عدد الجياع، مما أدى إلى انخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية من 35 إلى 32 في المائة. فقد انخفضت هذه النسبة في 29 بلداً وزادت في عشرة بلدان.

والجهود الرامية إلى الحد من الجوع في الإقليم أعاقتها الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان، ومن بينها الصراعات التي حدثت إبّان التسعينات، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومعظم الزيادة في عدد ناقصي التغذية منذ الفترة المرجعية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للأغذية، حدثت في خمسة بلدان مزقتها الحروب وهي بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إريتريا، ليبيريا وسيراليون. فقد بلغ عدد ناقصي التغذية في هذه البلدان 29 مليوناً من إجمالي الزيادة في الإقليم التي بلغت 37 مليوناً. وأكثر ما يلفت النظر هو تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث زاد عدد ناقصي التغذية بمقدار ثلاثة أمثال، إذ ارتفع إلى 36 مليوناً بعد أن كان 12 مليوناً، كما ارتفعت نسبة انتشار نقص التغذية من 31 إلى 72 في المائة من السكان. والاستنتاج الواضح من ذلك هو أن الصراع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هو سبب رئيسي لعدم إحراز تقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويُبرز الشكل 27، الذي يبيّن التقدم الذي أحرزه كل بلد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة

26

نسبة ناقصي التغذية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



موريتانيا، موزامبيق وناميبيا. ولم تشهد نيجيريا وكوت ديفوار إلا انخفاضاً هامشياً فقط في أعداد ناقصي التغذية، بينما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية.

محاربة الجوع: أسباب التقدم والتكاسات

من بين البلدان التي حققت انخفاضاً كبيراً في

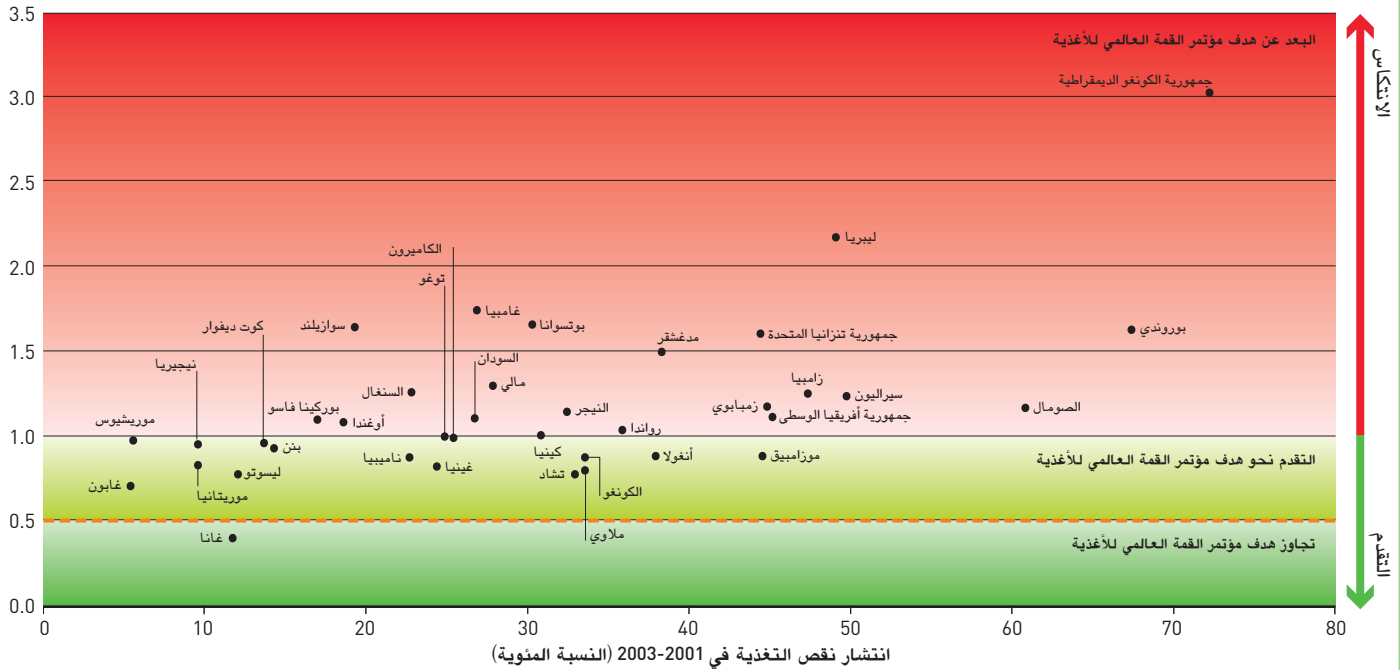
العالمي للأغذية، مدى استمرار الجوع في الإقليم. وعلاوة على غانا التي بلغت الهدف بالفعل، لم تحقق سوى غابون انخفاضاً في عدد ناقصي التغذية بنسبة 25 في المائة أو أكثر (ومن ثم فهي في منتصف الطريق نحو بلوغ الهدف). أما البلدان الأخرى التي خفضت عدد ناقصي التغذية لديها هي: أنغولا، بنن، تشاد، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، ليسوتو، ملاوي،

نقص التغذية في الأقاليم

27

عدد ناقصي التغذية: التقدم والنكسات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نسبة العدد الحالي إلى الفترة المرجعية (1992-1990/2003-2001)



توافر الأغذية وانخفاض أسعارها في الأسواق المحلية. وفي الوقت نفسه يوفر تحسن دخل أصحاب الحيازات الصغيرة، وهم المنتجون الرئيسيون للأغذية الأساسية، حافزا للنشاط الاقتصادي الريفي، وذلك بتوليد طلب متزايد على منتجات قطاعات أخرى، سواء كانت مرتبطة بالزراعة (مثل خدمات التصنيع

على وجه الخصوص. ويرد في الجدول تلخيص لأداء البلدان الثلاثة. ونمو الإنتاج الغذائي هو السبيل الرئيسي للحد من الجوع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد تبين أن الزيادات في الإنتاج الغذائي بفعل الإنتاجية لها تأثير إيجابي قوي على الاقتصاد الريفي، مما يؤدي إلى زيادة

عدد ناقصي التغذية إثيوبيا وغانا وموزامبيق. ففي إثيوبيا انخفض عدد ناقصي التغذية بمقدار 6 ملايين (17 في المائة)، أي من 38 مليوناً إلى 32 مليوناً، خلال الفترة ما بين 1993-1995 و2001-2003²⁰، كما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 61 إلى 46 في المائة. وفي غانا كان الأداء، من حيث القيمة النسبية، مدعاة لمزيد من الإعجاب. فقد انخفض عدد ناقصي التغذية فيها من 5.8 مليون إلى 2.4 مليون نسمة (59 في المائة)، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 37 إلى 12 في المائة. وفي موزامبيق انخفض عدد ناقصي التغذية بمقدار 900 000 (أي بنسبة 10 في المائة)، وانخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 66 إلى 45 في المائة. ومع أن العوامل المرتبطة بالنجاح كانت متفاوتة في ما بين البلدان التي حققت نجاحاً كبيراً، يبدو أنها كانت تجمع ما بين جودة أداء النمو الاقتصادي والزيادة الكبيرة في نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي أو من الإنتاج الغذائي

الأداء الاقتصادي والزراعي في إثيوبيا وغانا وموزامبيق

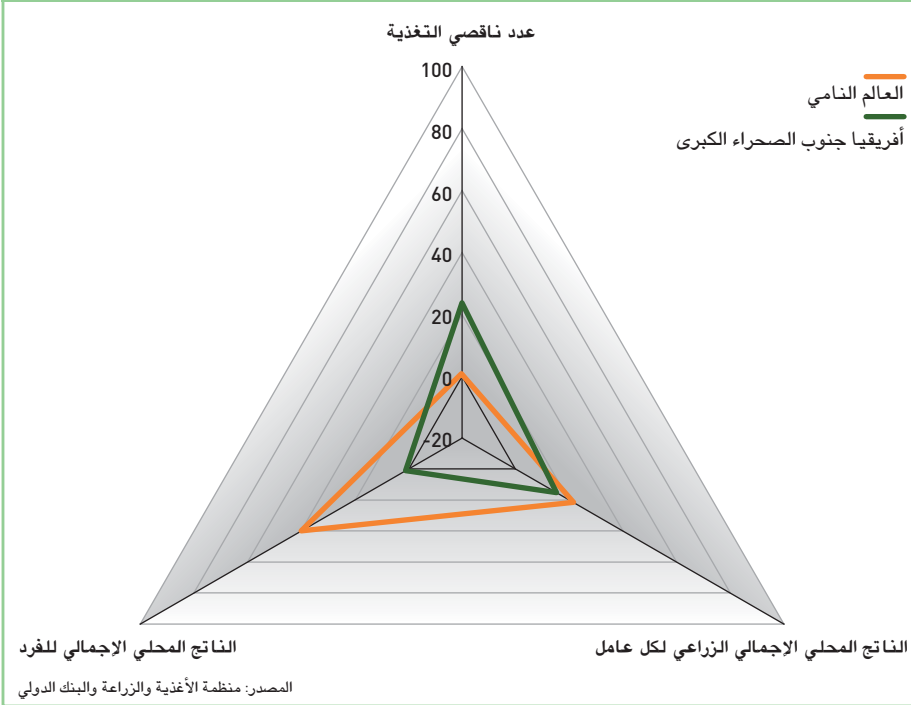
متوسط نصيب الفرد من النمو السنوي، 1990-2003		
الإنتاج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي الزراعي	الإنتاج الغذائي
(النسبة المئوية)		
إثيوبيا*	2.0	1.0 - 2.3
غانا	1.8	1.1 - 3.3
موزامبيق	4.5	2.8 - 1.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

* تمثل معدلات النمو بالنسبة لإثيوبيا للفترة 1993-2003.



نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)



المائة، خلال الفترة ما بين 1990-1992 و 2001-2003، كافيا ليحول دون حدوث زيادة في عدد ناقصي التغذية من 1.9 مليون إلى 2.1 مليون نسمة. فقد زاد نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بنفس المعدل المتوسط المسجل في موزامبيق التي حققت نجاحاً أكبر في هذا المجال (1.6 في المائة سنوياً). ومن جهة أخرى، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد والناتج المحلي الإجمالي الزراعي أقل بمعدل سنوي قدره 1.7 و 1.1 في المائة على التوالي. وزاد أيضاً نصيب الفرد من الواردات الغذائية زيادة طفيفة. ونتيجة لذلك، زاد متوسط استهلاك الطاقة الغذائية زيادة طفيفة من 2 350 سعرا حراريا إلى 2 460 سعرا حراريا للفرد يوميا خلال تلك الفترة. وكان هذا كافيا لتحقيق انخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية وليس في عدد ناقصي التغذية.

والخدمات الزراعية) أو توفر سلعاً استهلاكية للمزارعين.

وفي 12 بلداً في الإقليم لم يكن الانخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية كافياً ليتحول إلى انخفاض في عدد ناقصي التغذية. فهذه البلدان مترامية الأطراف على امتداد القارة، وفي معظمها، يبدو أن هناك عاملاً مشتركاً وهو أن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي إما انخفض أو زاد زيادة بطيئة. ومن بين هذه البلدان بوركينا فاسو وأوغندا وزامبيا.

وفي أوغندا، زاد عدد ناقصي التغذية من 4.2 مليون إلى 4.6 مليون نسمة خلال الفترة ما بين 1990-1992 و 2001-2003، بينما انخفضت نسبة انتشار نقص التغذية من 24 إلى 19 في المائة. وقد حدث ذلك نتيجة النمو القوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ في المتوسط 3.8 في المائة سنوياً، والنمو الأكثر تواضعاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي الذي بلغ في المتوسط 1 في المائة. وزاد أيضاً متوسط استهلاك الطاقة الغذائية من 2 270 سعرا حراريا إلى 2 380

سعرا حراريا للفرد يوميا، على الرغم من تناقص نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي. وتحققت أساساً الزيادة في استهلاك الطاقة من خلال الزيادات الكبيرة في كل من الواردات الغذائية التجارية والمعونات الغذائية. وعلى الرغم من تزايد الإمدادات الغذائية بوجه عام، فإن الزيادة في الدخل الريفي، التي كان يمكن تحقيقها لو كان الإنتاج المحلي هو مصدر الإمدادات الإضافية، لم تتحقق.

وفي زامبيا، ظلت نسبة انتشار نقص التغذية كما هي تقريباً (انخفضت من 48 إلى 47 في المائة فقط)، وزاد عدد ناقصي التغذية من 4.0 مليون إلى 5.1 مليون نسمة. وكان الأداء الاقتصادي والزراعي بوجه عام متفاوتاً. وفي الواقع انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 0.9 في المائة، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بنسبة 1.0 في المائة سنوياً. ومن الناحية الأخرى انخفض نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي بمعدل سنوي قدره 0.9 في المائة.

وفي بوركينا فاسو، لم يكن الانخفاض في نسبة انتشار نقص التغذية من 21 إلى 17 في

نقص التغذية في الأقاليم

البلدان التي تمر بمرحلة تحول

التقدم المحرز في أذربيجان وجورجيا

خرجت أذربيجان وجورجيا، وهما البلدان اللذان حققا أكبر نجاح في الحد من الجوع بعد أن كانت مستوياته مرتفعة للغاية، من صراع مسلح في أوائل التسعينات. وبدأ اقتصادهما يتوسع في النصف الثاني من ذلك العقد في أعقاب الانكماش الشديد في السنوات السابقة. وكان النمو الاقتصادي، بدوره، عاملا رئيسيا وراء الانخفاض الكبير في عدد من يعانون الجوع في كل من البلدين، إذ انخفض العدد من نحو 2.5 مليون في الفترة 1995-1993 إلى 0.7-0.8 مليون نسمة في الفترة 2003-2001. ومنذ عام 1993، حقق كلا البلدين تقدما قويا في مجال تنفيذ إصلاحات على نطاق الاقتصاد كله، وإصلاحات خاصة بالقطاع الزراعي، من بينها خصخصة الأراضي الزراعية وملكيته.

الحروب والصراعات وانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، بما يترتب على ذلك من مشاكل تتعلق باللاجئين والمشردين. ومن بين البلدان التي شهدت هذه الكوارث أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدوفا، الاتحاد الروسي والعديد من بلدان البلقان. وقد لعبت الكوارث الطبيعية دورا في هذا الصدد أيضا (مثلا الجفاف الذي استمر مدة طويلة في مناطق من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا ومولدوفا). ومن الممكن، بوجه عام،

ومن البلدان التي بلغت الهدف كانت أذربيجان وجورجيا وقبرغيزستان، وجميعها بدأت من نسبة مرتفعة لانتشار الجوع، هي الأكثر نجاحا، إذ خفضت عدد ناقصي التغذية بمقدار الثلثين على الأقل. وخفضت أرمينيا التي كان لديها في الفترة 1995-1993 أعلى نسبة لانتشار نقص التغذية في الإقليم (52 في المائة)، عدد من يعانون الجوع بمقدار النصف، ولكن نسبة انتشاره تظل مرتفعة بدرجة تدعو إلى القلق، إذ تمثل 29 في المائة من السكان. والبلدان الأخرى التي بلغت هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية هي كرواتيا وأستونيا وليتوانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. كما حققت لاتفيا والاتحاد الروسي وسلوفينيا وتركمانستان تقدما قويا، وإن كانت لم تبلغ بعد الهدف المنشود. وعانت بضعة بلدان نكسات كانت شديدة للغاية في بعض الحالات. وأكبر زيادة نسبية هي تلك التي تحققت في كازاخستان، ولكن الوضع الأخطر هو السائد في طاجيكستان وأوزبكستان اللتين شهدتا تدهورا خطيرا في الأمن الغذائي، وتعانيان حاليا مستويات عالية جدا من نقص التغذية.

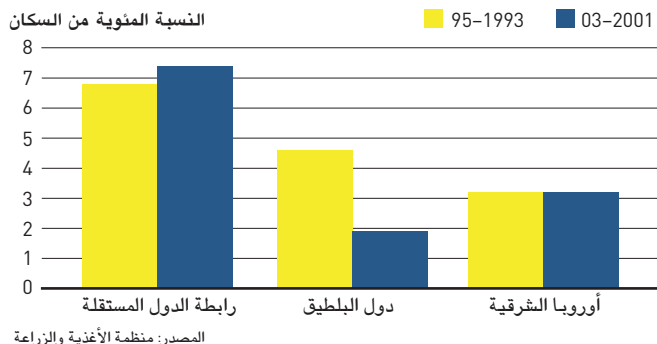
مكافحة الجوع: أسباب التقدم والنكسات

تتباين في الإقليم العوامل التي تؤثر في التقدم أو الانتكاس في مجال الحد من الجوع. ففي حالات كثيرة، كان انعدام الأمن الغذائي نتيجة مباشرة لكوارث بفعل الإنسان، وهي

تتباين الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول تتباين شديدا في مجموعها، وهي حقيقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل اتجاهات الجوع في الإقليم²¹. ويمثل الإقليم نسبة تقدر بخمسة وعشرين مليونا من ناقصي التغذية، يعيش 21 مليونا منهم في رابطة الدول المستقلة. وفي رومانيا والبلدان التي انضمت مؤخرا إلى الاتحاد الأوروبي²²، نجد أن مستوى نقص التغذية منخفض عموما، إذ يبلغ 6 في المائة في أقصى الحالات. وهناك مستويات أعلى قليلا في بلدان البلقان (البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة). ويتفاوت مدى انتشار نقص التغذية داخل بلدان رابطة الدول المستقلة تفاوتا واسعا، إذ يبلغ نحو 3 في المائة في بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، و61 في المائة في طاجيكستان، التي تعتبر إلى جانب أرمينيا وأوزبكستان من البلدان التي تواجه أخطر مشاكل انعدام الأمن الغذائي. وبالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول، يُقاس التقدم المحرز لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية باستخدام الفترة 1995-1993 كفترة مرجعية²³. وبالنسبة للإقليم ككل، حدثت زيادة طفيفة في عدد الجياع وفي نسبة انتشار الجوع، وبينما حقق بعض البلدان تقدما بدرجات متفاوتة، شهدت بلدان أخرى تدهورا حادا في حالة الأمن الغذائي لديها. ويبين الشكل 31 التقدم الذي أحرزه كل بلد نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

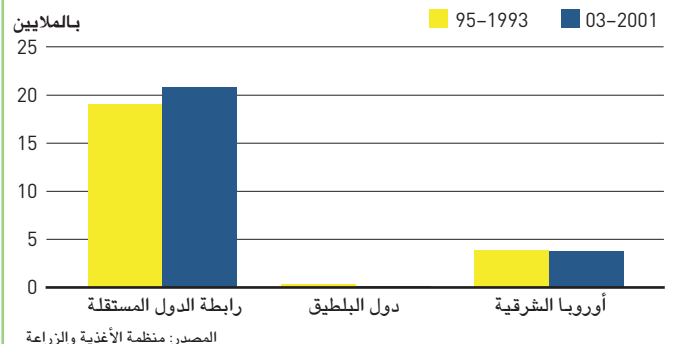
30

نسبة ناقصي التغذية: البلدان التي تمر بمرحلة تحول



29

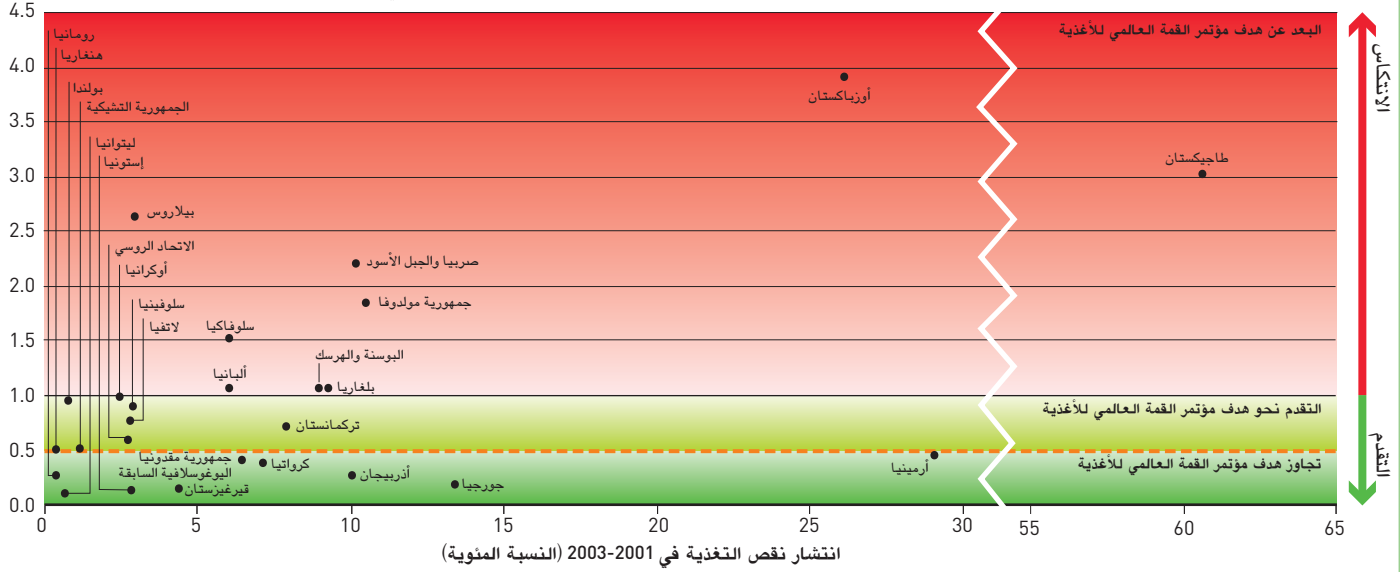
عدد ناقصي التغذية: البلدان التي تمر بمرحلة تحول





عدد ناقصي التغذية: التقدم والنكسات في البلدان التي تمر بمرحلة تحول

نسبة العدد الحالي إلى الفترة المرجعية (1995-1993/2003-2001)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملاحظة: لا تظهر في الشكل: كازاخستان (نسبة العدد الحالي 7.2، انتشار نقص التغذية 8 في المائة).

لصالح الفقراء، واستهداف المناطق الريفية بالذات، التي يعيش فيها أكثر من 50 في المائة من السكان، في بلدان مثل مولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان، وإلى حد كبير أيضاً في بلدان أخرى ينتشر فيها الجوع. ومع أن الزراعة ليست القطاع المهيمن في الإقليم ككل، فإنها تظل مهمة في البلدان الأفقر، وسيحدد الأداء الزراعي التقدم الذي يتحقق مستقبلاً في مجال الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي البلدان الثلاثة التي تسجل فيها أعلى مستويات لنقص التغذية، وهي طاجيكستان وأرمينيا وأوزبكستان، تمثل الزراعة نسبة تبلغ 24 و 23 و 31 في المائة على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان.²⁶

أن يعزى انعدام الأمن الغذائي في الإقليم إلى عدة عوامل من بينها ضعف التنمية الاقتصادية الناجم عن الافتقار إلى سياسات وبنية تحتية داعمة، وإنهيار شبكات الأمان الاجتماعي في أعقاب تفكك النظم الاقتصادية والسياسية التي كانت قائمة في أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة قبل التسعينات.

وخلال الفترة ما بين عام 1990 و 2001 تزايد معدل الفقر المدقع، مقياساً بنسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، من 0.4 إلى 5.3 في المائة في بلدان رابطة الدول المستقلة، ومن 0.2 إلى 2.0 في المائة في البلدان التي تمر بمرحلة تحول في جنوب شرق أوروبا.²⁴ إلا أن المتوسط في رابطة الدول المستقلة ينطوي على معدلات مرتفعة بصورة غير عادية من الفقر المدقع في عدة بلدان منها مولدوفا (22 في المائة)، وأوزبكستان (14 في المائة)، وأرمينيا (13 في المائة)، وتركمانستان (10 في المائة)، وطاجيكستان (7 في المائة).²⁵

ويتطلب الحد من نكسات الأمن الغذائي جهوداً تركز على تنفيذ استراتيجيات إنمائية

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

الطريق إلى الأمام: تدعيم جهود استئصال الجوع

يوضح هذا التقرير أنه على الرغم من أننا أقرب ما نكون إلى بلوغ أحد الأهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة من يعانون نقص التغذية إلى النصف بحلول 2015، إلا أننا لازلنا أبعد ما نكون عن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض العدد إلى النصف. ولم يُحرز أى تقدم فيما يتعلق بالهدف الأخير، وظل عدد الجياع دون تغيير فعلي منذ 1990-1992.

وعلى الرغم من النتائج المُخيبة للأمال حتى الآن، فإن احتمالات تخفيض الجوع تبدو واعدة في الوقت الحاضر. إذ أن الأداء الاقتصادي المحسن في البلدان النامية، مدعوماً بزيادة الاهتمام الدولي بالمشكلة الثنائية وهي الفقر الشديد والجوع، يوحى بإحراز خطوات سريعة إلى الأمام في السنوات القادمة. ومع ذلك لا تزال المهمة التي تواجهنا مثبطة للهمم: حيث يجب أن يقوم العالم كل عام وحتى عام 2015 بتخفيض عدد الجياع بمقدار 31 مليون شخص²⁷، أى عشرة أمثال التخفيض الإجمالي الذي تحقق منذ 1990-1992، إذا كان لنا أن نفى بالتعهد الذي صدر أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية والذي تكرر أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل التي تواجهها البلدان ليست متساوية، وهناك خوف

من أن تتخلف بلدان كثيرة أثناء مسيرة الكفاح ضد الجوع. أما البلدان التي تواجه صعوبات خطيرة وتحتاج إلى بذل جهود كبيرة هي غالباً البلدان التي يوجد لديها أقل قدر من الوسائل اللازمة لذلك. وبدون عمل هادف من جانب أصحاب الشأن المحليين، وبدون مساعدة من المجتمع الدولي، فسوف تتعرض هذه البلدان للمزيد من التهميش، مما يجعل جهود تخفيض الجوع أكثر صعوبة في المستقبل.

دروس مستفادة في مجال تخفيض الجوع²⁸

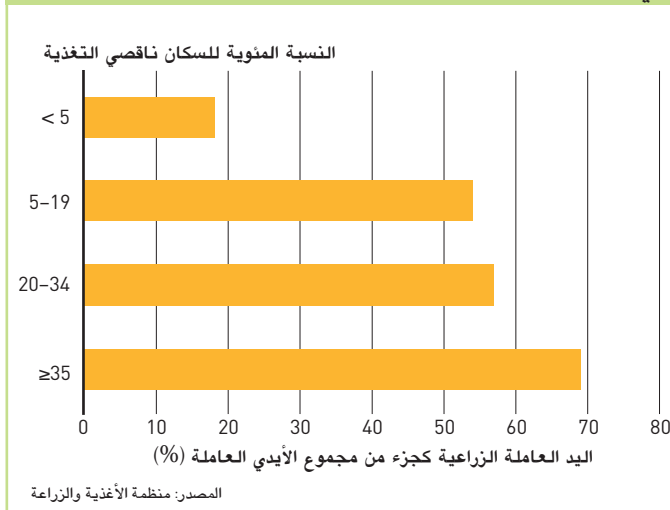
عند زيادة جهودنا لبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وعند توسيع مجالات التقدم، يمكن أن تكون التجارب السابقة مرشداً لا غنى عنه فيما يتعلق بالاتجاهات العامة للسياسات. وفيما يلي بعض الدروس المتعلقة بالسياسات المأخوذة من النجاحات والإخفاقات السابقة في مجال تخفيض الجوع.

- تخفيض الجوع ضروري من أجل تسريع التنمية وتخفيض الفقر. الجوع هو نتيجة للفقر، وفي الوقت ذاته، سبب له. ويؤثر الجوع تأثيراً سلبياً على الصحة، وإنتاجية العمل وخيارات الاستثمار، ويؤدي إلى استمرار الفقر. لذلك يلزم وجود تدخلات موجهة لضمان الوصول إلى الغذاء.

- النمو الزراعي ضروري من أجل تخفيض الجوع. يعيش نحو 70 في المائة من فقراء البلدان النامية في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة من أجل سبل المعيشة، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وفي أكثر البلدان فقراً يعتبر النمو الزراعي القوة الدافعة للاقتصاد الريفي. وبوجه عام، تعد الزراعة عاملاً محورياً لتوليد الدخل وفرص العمل في البلدان التي تعاني بشدة انعدام الأمن الغذائي (الشكلان 32 و33). وتحتاج عملية مكافحة الجوع إلى زيادة الالتزامات من أجل الزراعة والتنمية الريفية.
- يمكن للتكنولوجيا أن تساهم، ولكن بالشروط الصحيحة. تؤدي التكنولوجيا المحسنة التي تناسب الظروف المحلية وتولي اهتماماً بصغار المزارعين إلى تسريع عملية تخفيض الفقر وذلك عن طريق زيادة الدخل الزراعية وانخفاض أسعار الأغذية.
- يمكن أن تساهم التجارة في تخفيض الجوع وتخفيف وطأة الفقر. أما المكاسب التي تتحقق من وراء تحرير التجارة فلا تأتي تلقائياً أو بصورة شاملة. ويتطلب حصول الفقراء على المنافع توجيه الاهتمام إلى عدد من العوامل الأخرى، بما في ذلك البنية الأساسية للأسواق، والمؤسسات والأطر الداخلية للسياسات وشبكات الأمان.

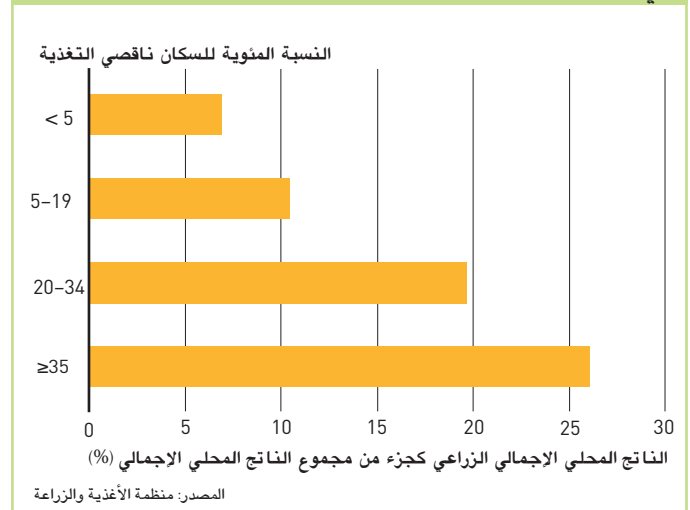
33

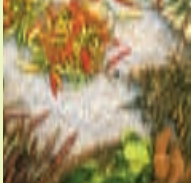
اليد العاملة الزراعية ونقص التغذية في 2003-2001



32

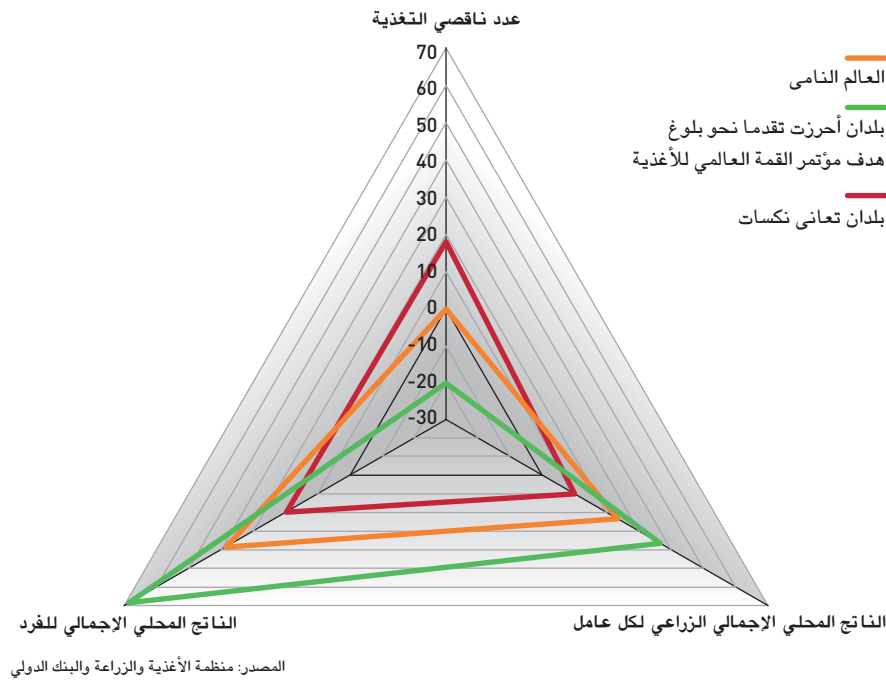
النتائج المحلي الإجمالي الزراعي ونقص التغذية في 2003-2001





34

نقص التغذية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الزراعي لكل عامل (النسبة المئوية للتغير، 1990-1992 إلى 2001-2003)



- الاستثمار العام ضروري من أجل النمو الزراعي. يعتبر الاستثمار العام أمراً لا غنى عنه في مجال البنية الأساسية، والبحوث الزراعية، والتعليم والإرشاد وذلك من أجل النهوض بالنمو الزراعي. ولا يعكس الإنفاق العام الفعلي على الزراعة في كثير من البلدان الفقيرة ما لهذا القطاع من أهمية، ولا سيما في البلدان التي ينتشر فيها نقص التغذية على نطاق واسع.
- المساعدات الإنمائية لا تستهدف أكثر البلدان احتياجاً. انخفضت المساعدات الخارجية للزراعة والتنمية الريفية مقارنة بمستوياتها في الثمانينات. وبالإضافة إلى ذلك فهي لا تستهدف بصورة كافية البلدان التي تنخفض فيها مستويات نقص التغذية.
- السلام والاستقرار هما شرطان ضروريان لتخفيض الجوع والفقر. تؤدي المنازعات التي تمتد لفترات طويلة إلى إصابة الأنشطة الإنتاجية بالشلل إلى جانب تدمير البنية الأساسية وسبل المعيشة، وتقوض أركان الأمن الغذائي بصورة خطيرة.

نحو وضع جدول أعمال للسياسات الرامية إلى تخفيض الجوع

يجب أن يتم تصميم تدخلات السياسات التي تهدف إلى التخفيض الفعال للجوع في إطار الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية والقطرية الصاعدة. ولا تقوم العولمة بإتاحة الفرص عن طريق توسيع الأسواق الزراعية فقط، ولكنها تقوم أيضاً بفتح الأسواق المحلية أمام الجهات المنافسة الأجنبية. وتؤدي الحضنة السريعة إلى زيادة طلب المناطق الحضرية على الأغذية وكذلك الأغذية ذات معايير الجودة ومعايير الأمان الجيدة. ويشكل تغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية تحديات جديدة أمام زيادة الإنتاج والحفاظ على الموارد الطبيعية. كذلك يؤدي انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) إلى زيادة الأوبئة طويلة المدى مثل الملاريا. كما تشكل الأمراض والآفات العابرة للحدود خطورة على سبل المعيشة.

إلى تعزيز القدرة الإنتاجية برامج وسياسات تستجيب للاحتياجات الملحة للفقراء وأولئك الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. ويجب أن تركز التدخلات بصفة خاصة على الزراعة والتنمية الريفية مع تخصيص بؤرة اهتمام للفقراء وذلك بخلق فرص العمل أمامهم وضمان وصولهم إلى الأصول المنتجة - سواء كانت أصولاً مادية أو بشرية أو مالية. أما البرامج والسياسات، فيجب أن تشمل إنشاء شبكات الأمان الاجتماعية، وتحويل الأموال، والتدخلات الصحية وبرامج الأغذية والتغذية.

تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. يجب زيادة الأنشطة الناجحة الرامية إلى تحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويجب أن تهدف السياسات والبرامج الزراعية إلى تدعيم الأثر الاقتصادي للقطاع على المناطق الريفية من خلال توليد الأنشطة غير الزراعية وفرص العمل الريفية وزيادة الأجور.

ويحتاج التخفيض الفعال للجوع إلى ترابط بين السياسات. ويجب إيلاء أولوية لتمويل التنمية الزراعية والريفية. ويوضح الشكل 34 أهمية النمو الاقتصادي الشامل والنمو الزراعي. كما أن هناك أهمية للسلام والاستقرار والإدارة الجيدة. ويعتمد جدول أعمال السياسات المحددة على ظروف كل بلد من البلدان، إلا أن ما يرد أدناه هو بعض العناصر الضرورية التي يمكن أن تضمن الأداء الأفضل في مجال تخفيض الجوع في السنوات الباقية حتى عام 2015.

التركيز على النقاط الساخنة. يجب أن تركز البرامج والاستثمارات على "النقاط الساخنة" للفقير والجوع. وهي تلك المناطق الموجودة في العالم وفي داخل القطر حيث تعاني نسبة ملموسة من السكان نقص التغذية والفقر.

اتباع نهج مزدوج لتخفيض الجوع. يجب أن تصاحب التدخلات طويلة المدى الرامية

نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية

أمرًا ضرورياً لتحسين الأمن الغذائي. ويمكن لحكومات البلدان ذات الدخل المنخفض أن تساهم في هذا الأمر وذلك بتوجيه جزء كبير من إنفاقها المالي نحو هذين القطاعين. ويجب على البلدان المانحة أن تفي بتعهداتها، أي التبرع بنسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي من أجل المساعدات الإنمائية الرسمية. ومن الضروري تنسيق المساعدات الإنمائية الرسمية والموارد العامة المحلية وتوجيهها الوجهة الصحيحة، كما يجب بذل الجهود لزيادة فعالية المساعدات الإنمائية الرسمية²⁹.

وفى عالم لديه من الوسائل ما يكفي لتوفير الغذاء لسكانه، يصبح استمرار الجوع عارا على العالم. لقد تعلمنا من التجارب كثيرا. إننا نعلم ما يجب عمله لتسريع الخطى نحو عالم خالٍ من الجوع. وهناك أكثر من 850 مليون شخص ينتظرون ما يمكن عمله. ومن الضروري إعطاء دفعة كبيرة لجهودنا الرامية إلى بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض الجوع. وفى الإمكان بلوغ هذا الهدف إذا توافرت الإرادة السياسية.

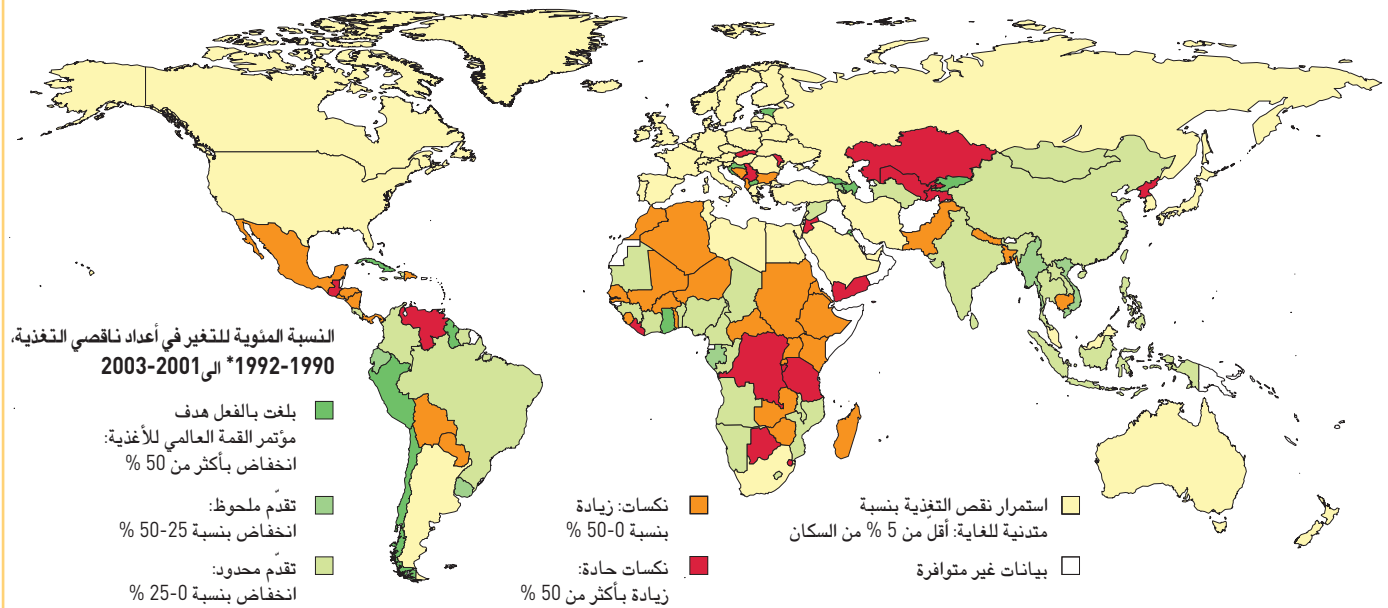
خلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص. يجب أن تصاحب الاستثمارات العامة سياسات تؤدي إلى وجود تدفقات إضافية من الاستثمارات الخاصة. كما تعتبر نوعية وشفافية الإدارة، وإدارة المرافق العامة، والاستقرار السياسى، والمؤسسات السوقية الموثوق بها، ونظام الاقتصاد الكلى والاستقرار من الأمور الضرورية التى تساعد على تحقيق هذه الغاية.

ربط تخفيض الفقر بزيادة إمدادات السلع العالمية العامة. يساعد إنشاء أسواق للسلع والخدمات البيئية وما يترتب على ذلك من وجود آلية سريعة على إجراء تقييم دقيق للسلع العالمية العامة والمفاضلة بين الأنشطة الزراعية والسلع والخدمات البيئية. ويمكن أن تقوم الآلية السريعة "بشراء" الخدمات البيئية من المزارعين مثل إنشاء إطار حوافز للمزارعين الذين يقومون، على سبيل المثال، بمواءمة الممارسات التى تحفظ التنوع البيولوجى الزراعى وتوصون الحياة البرية أو تخفض انبعاثات الكربون إلى الجو. ويمكن أن تساهم مثل هذه الآليات السوقية (المعمول بها بالفعل فى بعض البلدان) فى تخفيض الفقر واستدامة الموارد البيئية والطبيعية.

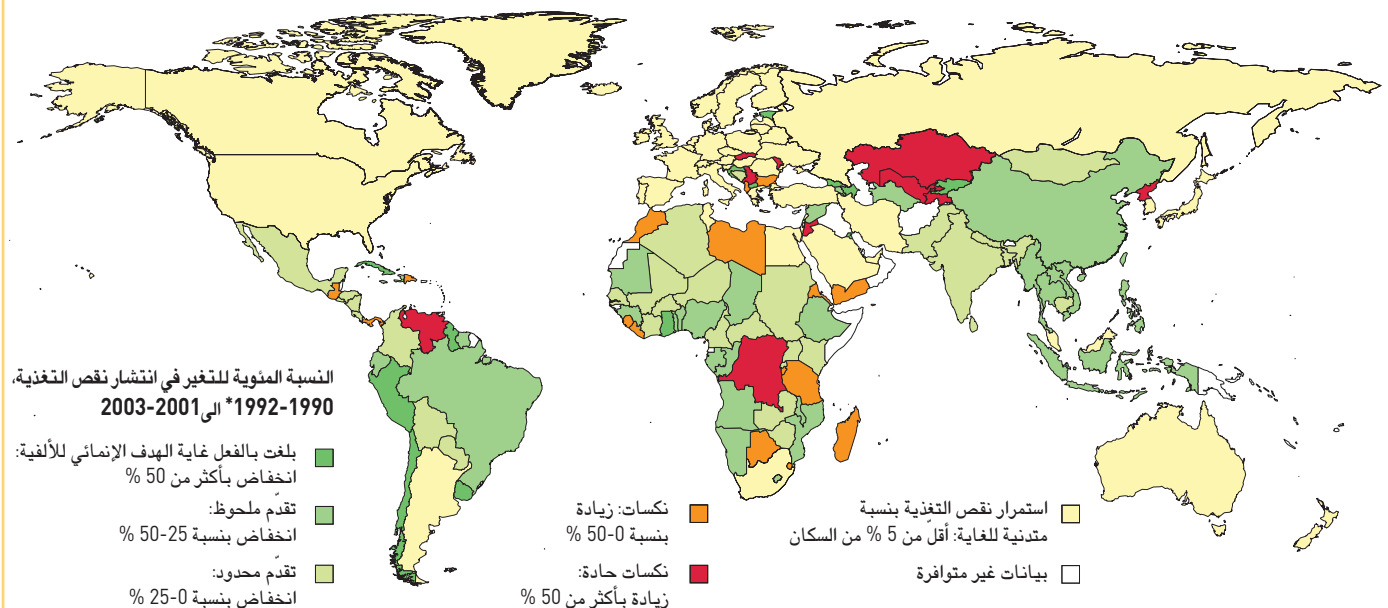
العمل على أن تكون التجارة فى خدمة الفقراء. مع استمرار عملية تحرير الأسواق العالمية يصبح من الضروري إعطاء البلدان النامية "الفرص لوضع السياسات" التى ترمى إلى تنمية المناطق الريفية والزراعة. وحتى يتسنى الاستفادة من الإصلاحات التجارية يجب تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تعزيز القدرة المحلية على المنافسة عن طريق الإصلاحات المؤسسية وفى مجال السياسات (المعونة من أجل التجارة). ومن الضرورى أيضاً وجود شبكات الأمان من أجل حماية الجماعات المعرضة من الآثار العاجلة للإصلاحات التجارية.

تنسيق الموارد المحلية والدولية ووضعها فى خدمة التنمية الزراعية والريفية. تعتبر زيادة الاستثمارات فى الزراعة والتنمية الريفية

التقدم نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية منذ 1990-1992



التقدم نحو غاية الهدف الإنمائي للألفية منذ 1990-1992



* اعتمدت الفترة 1993-1995 كفترة مرجعية لقياس ما أحرز من تقدم في بلدين يمران بمرحلة تحول، هما إثيوبيا وإريتريا.

الجدول 1:

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول

المعدل الحالي/الفترة المرجعية لانتشار ناقصي التغذية* معدل الهدف الإنمائي 0.5 = 0.5	نسبة من يعانون نقص التغذية إلى مجموع السكان		المعدل الحالي/الفترة المرجعية لأعداد ناقصي التغذية* معدل هدف مؤتمر القيمة العالمي للأغذية = 0.5	عدد السكان		مجموع السكان		العالم النامي الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد (فئة نقص التغذية)
	2003-2001	1992-1990		الذين يعانون نقص التغذية	الذين يعانون نقص التغذية	2003-2001	1992-1990	
	(%)	(%)		(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	
0.8	17	20	1.0	820.2	823.1	4 868.9	4 058.7	العالم النامي
0.8	16	20	0.9	524.0	569.7	3 297.4	2 815.2	آسيا والمحيط الهادي**
0.7	12	16	0.8	159.5	198.7	1 374.7	1 241.5	شرق آسيا
2.0	35	18	2.2	7.9	3.6	22.5	20.3	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (5)
0.7	12	16	0.8	150.0	193.6	1 302.2	1 175.7	الصين (3)
0.8	28	34	0.9	0.7	0.8	2.6	2.3	منغوليا (4)
0.9	—	—	1.0	0.8	0.8	47.4	43.3	جمهورية كوريا (1)
0.7	12	18	0.8	65.3	80.0	530.3	444.2	جنوب شرق آسيا
0.8	33	43	1.1	4.6	4.4	13.8	10.1	كمبوديا (4)
0.7	6	9	0.8	13.8	16.4	217.1	185.2	إندونيسيا (2)
0.7	21	29	0.9	1.2	1.2	5.5	4.2	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (4)
1.0	3	3	1.3	0.6	0.5	24.0	18.3	ماليزيا (1)
0.6	5	10	0.7	2.7	4.0	48.8	41.2	ميانمار (2)
0.7	19	26	0.9	15.2	16.2	78.6	62.5	الفلبين (3)
0.7	21	30	0.8	13.4	16.8	62.2	55.1	تايلند (4)
0.6	17	31	0.7	13.8	20.6	80.3	67.5	فيت نام (3)
0.8	22	26	1.0	298.5	290.4	1 386.7	1 125.3	جنوب آسيا
0.9	30	35	1.1	43.1	39.2	143.8	112.1	بنغلاديش (4)
0.8	20	25	1.0	212.0	214.8	1049.5	863.3	الهند (4)
0.8	17	20	1.1	4.1	3.9	24.6	19.1	نيبال (3)
1.0	23	24	1.3	35.2	27.8	149.9	113.7	باكستان (4)
0.8	22	28	0.9	4.1	4.8	18.9	17.0	سري لانكا (4)
0.7	10	13	0.9	52.4	59.4	528.9	443.4	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
0.9	5	5	1.1	5.1	4.6	102.0	84.8	أمريكا الشمالية
0.9	5	5	1.1	5.1	4.6	102.0	84.8	المكسيك (2)
1.1	20	17	1.5	7.4	5.0	37.7	28.8	أمريكا الوسطى
0.8	4	6	1.0	0.2	0.2	4.1	3.2	كوستاريكا (1)
0.9	11	12	1.1	0.7	0.6	6.4	5.2	السلفادور (3)
1.5	23	16	2.0	2.8	1.4	12.0	9.0	غواتيمالا (4)
1.0	22	23	1.3	1.5	1.1	6.8	5.0	هندوراس (4)
0.9	27	30	1.2	1.5	1.2	5.3	3.9	نيكاراغوا (4)
1.2	25	21	1.5	0.8	0.5	3.1	2.5	بنما (4)
0.8	21	27	0.9	6.7	7.7	32.0	28.5	البحر الكاريبي
0.2	—	7	0.2	0.2	0.7	11.3	10.7	كوبا (1)
1.0	27	27	1.2	2.3	1.9	8.6	7.2	الجمهورية الدومينيكية (4)
0.7	47	65	0.8	3.8	4.6	8.2	7.0	هايتي (5)
0.7	10	14	0.8	0.3	0.3	2.6	2.4	جامايكا (3)
0.8	11	13	0.9	0.1	0.2	1.3	1.2	ترينيداد وتوباغو (3)
0.7	9	14	0.8	33.3	42.0	357.1	301.3	أمريكا الجنوبية
1.1	—	—	1.3	0.9	0.7	38.0	33.0	الأرجنتين (1)
0.8	23	28	1.0	2.0	1.9	8.6	6.8	بوليفيا (4)
0.7	8	12	0.8	14.4	18.5	176.3	151.2	البرازيل (2)
0.5	4	8	0.5	0.6	1.1	15.6	13.3	شيلي (1)
0.8	14	17	1.0	5.9	6.1	43.5	35.7	كولومبيا (3)
0.6	5	8	0.7	0.6	0.9	12.8	10.5	إكوادور (2)
0.4	9	21	0.5	0.1	0.2	0.8	0.7	غيانا (2)
0.8	15	18	1.1	0.8	0.8	5.7	4.3	باراغواي (3)
0.3	12	42	0.4	3.3	9.3	26.8	22.2	بيرو (3)
0.7	10	13	0.8	0.0	0.1	0.4	0.4	سورينام (3)
0.5	3	7	0.6	0.1	0.2	3.4	3.1	أوروغواي (1)
1.6	18	11	2.0	4.5	2.3	25.2	20.0	جمهورية فنزويلا البولغارية (3)

(يتبع)

الجدول 1:

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول

العالم النامي	مجموع السكان		عدد السكان		المعدل الحالي/الفترة		نسبة من يعانون نقص		المعدل الحالي/الفترة المرجعية لانتشار ناقصي التغذية* معدل الهدف الإنمائي للألفية = 0.5
	الذين يعانون نقص التغذية		المرجعية لأعداد		التغذية إلى مجموع السكان		المرجعية لأعداد		
	2003-2001	1992-1990	2003-2001	1992-1990	2003-2001	1992-1990	2003-2001	1992-1990	
	(بالملايين)		(بالملايين)		(٪)		(٪)		
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا**	322.8	407.4	25.0	37.6	1.5	8	9	1.2	
الشرق الأدنى	202.5	260.4	19.6	31.6	1.6	10	12	1.3	
جمهورية إيران الإسلامية (1)	58.0	68.1	2.1	2.7	1.3	4	4	1.1	
الأردن (2)	3.4	5.3	0.1	0.4	2.9	4	7	1.9	
الكويت (2)	2.1	2.4	0.5	0.1	0.3	24	5	0.2	
لبنان (1)	2.8	3.6	0.1	0.1	1.5	—	3	1.2	
المملكة العربية السعودية (1)	17.1	23.5	0.7	0.9	1.2	4	4	0.9	
الجمهورية العربية السورية (1)	13.1	17.4	0.7	0.6	1.0	5	4	0.7	
تركيا (1)	58.7	70.3	1.0	2.0	2.1	—	3	1.7	
الإمارات العربية المتحدة (1)	2.1	2.9	0.1	0.1	0.6	4	—	0.4	
اليمن (5)	12.5	19.3	4.2	7.1	1.7	34	37	1.1	
شمال أفريقيا	120.4	147.0	5.4	6.0	1.1	4	4	0.9	
الجزائر (2)	25.6	31.3	1.3	1.5	1.1	5	5	0.9	
مصر (1)	57.0	70.5	2.5	2.4	1.0	4	3	0.8	
الجمهورية العربية الليبية (1)	4.4	5.4	0.0	0.0	1.4	—	—	1.1	
المغرب (2)	25.0	30.1	1.5	1.9	1.3	6	6	1.1	
تونس (1)	8.4	9.7	0.1	0.1	1.1	—	—	1.0	
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى**	477.3	635.3	169.0	206.2	1.2	35	32	0.9	
وسط أفريقيا	63.4	84.1	22.7	46.8	2.1	36	56	1.6	
الكاميرون (4)	12.0	15.7	4.0	4.0	1.0	33	25	0.8	
جمهورية أفريقيا الوسطى (5)	3.0	3.8	1.5	1.7	1.1	50	45	0.9	
تشاد (4)	6.0	8.3	3.5	2.7	0.8	58	33	0.6	
الكونغو (4)	2.6	3.6	1.4	1.2	0.9	54	34	0.6	
جمهورية الكونغو الديمقراطية (5)	38.8	51.3	12.2	37.0	3.0	31	72	2.3	
غابون (2)	1.0	1.3	0.1	0.1	0.7	10	5	0.5	
شرق أفريقيا	167.8	223.0	75.1	86.9	1.2	45	39	0.9	
بوروندي (5)	5.7	6.6	2.7	4.5	1.6	48	67	1.4	
إريتريا*** (5)	3.2	4.0	2.2	2.9	1.3	68	73	1.1	
إثيوبيا*** (5)	55.6	69.0	38.2	31.5	0.8	61	46	0.8	
كينيا (4)	24.4	31.5	9.5	9.7	1.0	39	31	0.8	
رواندا (5)	6.4	8.2	2.8	3.0	1.1	43	36	0.8	
السودان (4)	25.5	32.9	7.9	8.8	1.1	31	27	0.9	
أوغندا (3)	17.9	25.0	4.2	4.6	1.1	24	19	0.8	
جمهورية تنزانيا المتحدة (5)	27.0	36.3	9.9	16.1	1.6	37	44	1.2	
أفريقيا الجنوبية	71.0	91.8	34.1	36.0	1.1	48	39	0.8	
أنغولا (5)	9.6	13.2	5.6	5.0	0.9	58	38	0.7	
بوتسوانا (4)	1.4	1.8	0.3	0.5	1.7	23	30	1.3	
ليسوتو (3)	1.6	1.8	0.3	0.2	0.8	17	12	0.7	
مدغشقر (5)	12.3	16.9	4.3	6.5	1.5	35	38	1.1	
ملاوي (4)	9.6	11.9	4.8	4.0	0.8	50	34	0.7	
موريشيوس (2)	1.1	1.2	0.1	0.1	1.0	6	6	0.9	
موزامبيق (5)	13.9	18.5	9.2	8.3	0.9	66	45	0.7	
ناميبيا (4)	1.5	2.0	0.5	0.4	0.9	34	23	0.7	
سوازيلند (3)	0.9	1.1	0.1	0.2	1.7	14	19	1.3	
زامبيا (5)	8.4	10.7	4.0	5.1	1.3	48	47	1.0	
زيمبابوي (5)	10.7	12.8	4.8	5.7	1.2	45	45	1.0	
غرب أفريقيا	175.1	236.3	37.2	36.5	1.0	21	15	0.7	
بنن (3)	4.8	6.6	1.0	0.9	0.9	20	14	0.7	
بوركينافاسو (3)	9.2	12.6	1.9	2.1	1.1	21	17	0.8	
كوت ديفوار (3)	12.9	16.4	2.3	2.2	1.0	18	14	0.8	
غامبيا (4)	1.0	1.4	0.2	0.4	1.8	22	27	1.2	
غانا (3)	15.7	20.5	5.8	2.4	0.4	37	12	0.3	

(يتبع)

الجدول 1:

انتشار نقص التغذية والتقدم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول

العالم النامي	مجموع السكان		عدد السكان		نسبة من يعانون نقص		المعدل الحالي/الفترة المرجعية لانتشار ناقصي التغذية* معدل الهدف الإنمائي للالفية = 0.5
	الذين يعانون نقص التغذية		التغذية إلى مجموع السكان		المرجعية لأعداد ناقصي التغذية* معدل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = 0.5		
	1992-1990	2003-2001	1992-1990	2003-2001	1992-1990	2003-2001	
الإقليم/ الإقليم الفرعي/ البلد (فئة نقص التغذية)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(%)	(%)	
غينيا (4)	6.4	8.4	2.5	2.0	39	24	0.6
ليبيريا (5)	2.1	3.2	0.7	1.6	2.2	49	1.4
مالي (4)	9.3	12.6	2.7	3.5	1.3	29	1.0
موريتانيا (3)	2.1	2.8	0.3	0.3	0.8	15	0.6
النيجر (4)	7.9	11.5	3.2	3.7	1.2	41	0.8
نيجيريا (2)	88.7	120.9	11.8	11.5	1.0	13	0.7
السنغال (4)	7.5	9.9	1.8	2.2	1.3	23	1.0
سيراليون (5)	4.1	4.8	1.9	2.4	1.3	46	1.1
توغو (4)	3.5	4.8	1.2	1.2	1.0	33	0.7

البلدان التي تمر بمرحلة تحول

الإقليم / الإقليم الفرعي / البلد (فئة نقص التغذية)	1995-1993	2003-2001	1995-1993	2003-2001	معدل هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية = 0.5	1995-1993	2003-2001	معدل الهدف الإنمائي للأغذية = 0.5	ناقصي التغذية*
	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(بالملايين)	(%)				
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	413.6	408.9	23.4	24.7	1.1	6	6	1.1	ناقصي التغذية*
رابطة الدول المستقلة	284.5	281.0	19.1	20.8	1.1	7	7	1.1	معدل الهدف
أرمينيا (4)	3.4	3.1	1.8	0.9	0.5	29	52	0.6	الإنمائي
أذربيجان (3)	7.7	8.3	2.6	0.8	0.3	10	34	0.3	للأغذية = 0.5
بيلاروس (1)	10.3	9.9	0.1	0.3	2.7	3	—	2.8	
جورجيا (3)	5.4	5.2	2.4	0.7	0.3	13	44	0.3	
كازاخستان (2)	16.7	15.5	0.2	1.2	7.2	8	—	7.8	
قيرغيزستان (1)	4.5	5.1	1.0	0.2	0.2	4	21	0.2	
جمهورية مولدوفا (3)	4.4	4.3	0.2	0.5	1.9	11	5	1.9	
الاتحاد الروسي (1)	148.4	144.1	6.4	4.1	0.6	3	4	0.7	
طاجيكستان (5)	5.7	6.2	1.2	3.8	3.1	61	22	2.8	
تركمانستان (2)	4.1	4.8	0.5	0.4	0.8	8	12	0.7	
أوكرانيا (1)	51.7	48.9	1.2	1.2	1.0	3	—	1.1	
أوزبكستان (4)	22.3	25.7	1.7	6.7	4.0	26	8	3.4	
دول البلطيق	7.6	7.1	0.4	0.1	0.4	—	5	0.4	ناقصي التغذية*
إستونيا (1)	1.5	1.3	0.1	0.0	0.3	3	9	0.3	معدل الهدف
لاتفيا (1)	2.5	2.3	0.1	0.1	0.8	3	3	0.9	الإنمائي
ليتوانيا (1)	3.6	3.5	0.2	0.0	0.2	—	4	0.2	للأغذية = 0.5
أوروبا الشرقية	121.4	120.8	3.9	3.8	1.0	3	3	1.0	
ألبانيا (2)	3.2	3.1	0.2	0.2	1.1	6	5	1.1	
بلغاريا (2)	8.5	8.0	0.7	0.7	1.1	9	8	1.2	
البوسنة والهرسك (2)	3.6	4.1	0.3	0.4	1.1	9	9	1.0	
هنغاريا (1)	10.2	9.9	0.1	0.0	0.6	—	—	0.6	
كرواتيا (2)	4.5	4.4	0.7	0.3	0.4	7	16	0.4	
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (2)	2.0	2.0	0.3	0.1	0.5	7	15	0.4	
الجمهورية التشيكية (1)	10.3	10.2	0.2	0.1	0.6	—	—	0.6	
بولندا (1)	38.5	38.6	0.3	0.3	1.0	—	—	1.0	
رومانيا (1)	22.8	22.4	0.3	0.1	0.3	—	—	0.3	
صربيا والجبل الأسود (3)	10.5	10.5	0.5	1.1	2.2	10	5	2.2	
سلوفاكيا (2)	5.3	5.4	0.2	0.3	1.6	6	4	1.6	
سلوفينيا (1)	2.0	2.0	0.1	0.1	0.9	3	3	0.9	

للإطلاع على الملاحظات، يرجى الرجوع إلى صفحة 38

الجدول 2:

توافر الأغذية، الفقر، المعونة الغذائية، الموارد الزراعية والدخل في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص التغذية

فئة انتشار نقص التغذية في مجموع السكان 2001-2003		إمدادات الطاقة الغذائية		الفقر (السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا بمعدل القوة الشرائية)		المعونة الغذائية المستلمة كحصة من إمدادات الطاقة الغذائية		الرصيد الرأسمالي في الزراعة		المساعدات الخارجية للزراعة		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		القيمة المضافة للزراعة لكل عامل	
		2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991
الإقليم/البلد		(كيلوكالوري/يوم للشخص)		(٪)		(٪)		(بمعدل الدولار الثابت عام 1995 لكل عامل زراعي)		(بمعدل الدولار الثابت عام 2000 لكل عامل)					
أقل من 5% ناقصو تغذية															
آسيا والمحيط الهادي															
ماليزيا		2 830	2 870	2	2	0	0	5	6	118	2	4 079	2 718	3 730	4 854
جمهورية كوريا		3 000	3 040	غ م	2	0	0	3	8	10	0	7 169	12 245	5 530	9 985
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي															
الأرجنتين		3 000	2 980	2	3	0	0	21	21	38	7	6 932	6 214	6 849	9 627
شيلي		2 610	2 860	6	2	0	0	16	18	296	14	5 205	3 280	4 096	3 253
كوستاريكا		2 720	2 850	5	2	5	0	6	5	168	73	4 231	3 116	3 171	4 440
كوبا		2 720	3 190	غ م	غ م	0	0	11	11	0	16	غ م	غ م	غ م	غ م
أوروغواي		2 660	2 850	2	2	1	0	34	34	13	61	5 332	5 083	5 569	7 578
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا															
مصر		3 200	3 350	4	3	7	0	4	4	39	12	1 579	1 169	1 533	2 048
جمهورية إيران الإسلامية		2 980	3 090	2	2	0	0	9	8	4	5	1 802	1 368	1 880	2 480
لبنان		3 160	3 170	غ م	غ م	4	6	20	33	145	1 228	4 168	5 327	غ م	26 088
الجماهيرية العربية الليبية		3 270	3 330	غ م	غ م	0	0	54	71	125	7	7 218	غ م	غ م	غ م
المملكة العربية السعودية		2 770	2 820	غ م	غ م	0	0	19	29	0	0	8 756	9 298	7 761	14 599
الجمهورية العربية السورية		2 830	3 060	غ م	غ م	1	0	14	14	149	20	915	1 120	2 059	2 903
تونس		3 150	3 250	2	2	7	0	13	12	89	77	1 531	2 228	2 492	2 639
تركيا		3 490	3 340	2	2	0	0	5	5	6	23	2 471	2 977	1 764	1 766
الإمارات العربية المتحدة		2 930	3 220	غ م	غ م	0	0	11	24	0	0	24 797	21 856	9 885	35 288
البلدان التي تمر بمرحلة تحول															
بيلاروس*		3 190	2 960	غ م	غ م	4	0	8	9	18	0	1 024	1 519	1 827	2 754
الجمهورية التشيكية*		3 080	3 240	غ م	2	0	0	9	10	0	57	4 733	5 871	3 238	4 728
إستونيا*		2 760	3 160	2	2	9	0	14	18	10	3	2 731	4 925	2 492	3 188
هنغاريا*		3 340	3 500	2	2	0	0	9	13	0	4	3 655	5 161	2 833	3 983
قيرغيزستان*		2 400	3 050	8	2	10	3	12	12	60	28	243	306	575	956
لاتفيا*		2 960	3 020	2	2	8	0	9	11	58	2	2 356	4 095	1 374	2 429
ليتوانيا*		2 870	3 370	7	2	10	0	9	12	18	1	2 454	4 105	غ م	4 424
بولندا*		3 340	3 370	2	2	0	0	5	6	36	0	3 145	4 636	954	1 445
رومانيا*		3 210	3 520	3	2	1	0	16	22	0	82	1 622	1 992	2 564	3 690
الاتحاد الروسي*		2 930	3 080	6	2	3	0	15	14	17	3	1 686	2 122	1 620	2 390
سلوفينيا*		2 950	2 970	2	2	0	0	49	132	0	6	7 501	10 392	13 907	30 667
أوكرانيا*		3 040	3 030	غ م	2	1	0	15	15	4	56	758	822	1 210	1 391
5 إلى 9% ناقصو تغذية															
آسيا والمحيط الهادي															
إندونيسيا		2 700	2 880	17	8	0	0	2	2	28	11	656	874	474	574
ميانمار		2 630	2 900	غ م	غ م	0	0	1	2	0	0	غ م	غ م	غ م	غ م
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي															
البرازيل		2 810	3 060	14	8	0	0	10	14	27	16	3 080	3 444	1 679	3 227
إكوادور		2 510	2 710	2	18	2	2	7	7	100	58	1 335	1 384	2 064	1 491
غيانا		2 350	2 730	8	3	24	15	17	18	725	294	644	976	2 144	3 538
المكسيك		3 100	3 180	8	10	1	0	9	9	118	50	5 080	5 803	2 271	2 778
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا															
الجزائر		2 920	3 040	2	2	0	0	6	5	58	53	1 721	1 914	1 887	2 113
الأردن		2 820	2 680	2	2	31	14	8	5	92	92	1 473	1 846	1 711	1 255
الكويت		2 340	3 060	غ م	غ م	0	0	8	23	83	49	غ م	16 914	غ م	14 486
المغرب		3 030	3 070	2	2	4	1	5	6	80	29	1 170	1 339	1 757	1 711
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى															
غابون		2 450	2 670	غ م	غ م	0	0	2	2	190	32	4 190	3 867	1 574	1 805
موريشيوس		2 890	2 960	غ م	غ م	2	0	3	4	148	53	2 644	4 157	3 915	4 659
نيجيريا		2 540	2 700	59	70	0	0	2	2	18	12	364	387	595	890

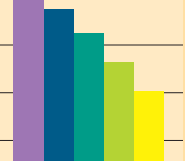
(يتبع)

الجدول 2:

توافر الأغذية، الفقر، المعونة الغذائية، الموارد الزراعية والدخل في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص التغذية

فئة انتشار نقص التغذية في مجموع السكان 2001-2003		إمدادات الطاقة الغذائية		الفقر (السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا بمعدل القوة الشرائية)		المعونة الغذائية المستلمة كحصة من إمدادات الطاقة الغذائية		الرصيد الرأسمالي في الزراعة		المساعدات الخارجية للزراعة		نصيب الفرد من المنتج المحلي الإجمالي		القيمة المضافة للزراعة لكل عامل	

(يتبع)



الجدول 2:

توافر الأغذية، الفقر، المعونة الغذائية، الموارد الزراعية والدخل في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول، مصنفة على أساس فئة انتشار نقص التغذية.

فئة انتشار نقص التغذية في مجموع السكان 2001-2003													
إمدادات الطاقة الغذائية		الفقر (السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا بمعدل القوة الشرائية)		المعونة الغذائية المستلمة كحصة من إمدادات الطاقة الغذائية		الرصيد الرأسمالي في الزراعة		المساعدات الخارجية للزراعة		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي		القيمة المضافة للزراعة لكل عامل	
2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991	2003	1991
(كيلوكالوري/يوم للشخص)		(٪)		(٪)		(بمعدل الدولار الثابت عام 1995 لكل عامل زراعي)		(بمعدل الدولار الثابت عام 2000)					
الإقليم/البلد													
الجمهورية الدومينيكية													
2 260	2 290	4	2	2	2	6	7	19	90	1 547	2 464	2 294	4 142
غواتيمالا													
2 350	2 210	35	16	9	5	2	2	35	41	1 468	1 718	2 151	2 285
هندوراس													
2 310	2 360	38	21	10	3	3	2	116	48	888	943	984	1 209
نيكاراغوا													
2 220	2 290	48	45	22	5	5	5	279	231	694	793	1 137	1 946
بنما													
2 320	2 260	12	7	3	0	7	9	17	176	3 153	3 996	2 337	3 657
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
بوتسوانا													
2 260	2 180	31	غ م	2	0	3	2	71	21	2 325	3 491	575	412
الكاميرون													
2 120	2 270	غ م	17	0	0	1	1	37	18	622	646	689	1 215
تشاد													
1 780	2 160	غ م	غ م	3	1	2	2	21	37	197	205	184	غ م
الكونغو													
1 860	2 150	غ م	غ م	2	3	0	0	55	5	1 104	935	298	347
غامبيا													
2 370	2 280	54	غ م	5	3	1	0	47	27	324	320	226	220
غينيا													
2 110	2 420	غ م	غ م	2	2	1	1	41	26	331	378	172	231
كينيا													
1 980	2 150	34	23	3	3	1	0	37	8	443	418	337	319
ملاوي													
1 880	2 140	غ م	42	15	3	0	0	20	14	139	146	82	134
مالي													
2 220	2 220	16	غ م	1	0	1	1	35	28	182	239	191	245
ناميبيا													
2 070	2 260	35	غ م	4	4	5	6	80	55	1 686	1 943	863	1 122
النيجر													
2 020	2 160	42	61	3	1	1	1	28	18	177	160	182	174
السنغال													
2 280	2 310	45	غ م	3	1	1	1	50	37	398	445	244	254
السودان													
2 170	2 260	غ م	غ م	9	2	8	10	14	5	282	417	302	غ م
توغو													
2 150	2 320	غ م	غ م	2	0	1	1	20	3	261	243	351	405
البلدان التي تمر بمرحلة تحول													
أرمينيا*													
1 960	2 260	11	13	44	8	13	17	78	187	422	886	1 526	2 780
اوزبكستان*													
2 660	2 270	3	14	0	2	16	15	9	43	511	602	1 231	1 615
35% أو أكثر ناقصو تغذية													
آسيا والمحيط الهادي													
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية													
2 470	2 150	غ م	غ م	0	22	3	3	0	2	غ م	غ م	غ م	غ م
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي													
هايتي													
1 780	2 090	غ م	غ م	8	8	1	1	24	28	626	441	794	426
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا													
اليمن													
2 040	2 020	4	16	3	4	3	3	32	12	443	537	340	524
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى													
أنغولا													
1 780	2 070	غ م	غ م	7	9	1	1	19	6	771	740	200	175
بوروندي													
1 900	1 640	45	55	0	5	1	0	23	7	146	103	121	101
جمهورية أفريقيا الوسطى													
1 860	1 940	67	غ م	1	1	1	1	35	3	261	225	292	423
جمهورية الكونغو الديمقراطية													
2 170	1 610	غ م	غ م	1	1	0	0	4	14	179	85	230	غ م
إريتريا*													
1 550	1 520	غ م	غ م	33	46	1	1	0	32	192	177	105	57
إثيوبيا*													
1 550	1 860	31	23	7	7	1	1	0	12	88	102	120	109
ليبيريا													
2 210	1 940	غ م	غ م	30	7	1	1	1	2	176	128	غ م	غ م
مدغشقر													
2 080	2 040	46	61	2	2	3	2	14	26	247	224	184	173
موزامبيق													
1 730	2 070	غ م	38	25	6	0	0	13	14	167	261	115	147
رواندا													
1 950	2 070	غ م	52	2	4	0	0	23	24	254	244	190	224
سيراليون													
1 990	1 930	57	غ م	5	7	0	0	10	20	273	151	غ م	غ م
جمهورية تنزانيا المتحدة													
2 050	1 960	49	غ م	0	1	0	0	24	12	256	300	247	290
زامبيا													
1 930	1 930	65	64	13	3	1	1	37	23	351	327	184	210
زيمبابوي													
1 980	2 010	33	56	9	7	1	1	46	3	655	479	265	241
البلدان التي تمر بمرحلة تحول													
طاجيكستان*													
2 310	1 840	4	7	9	14	11	10	1	87	196	204	339	418

للإطلاع على الملاحظات، يرجى الرجوع إلى صفحة 38

ملاحظات على الجدول 1

هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية: تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى النصف في الفترة ما بين 1990-1992 وعام 2015.

الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، الغاية 2: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة ما بين عامي 1990 و 2015.

تراجع البلدان إحصاءاتها الرسمية على نحو منتظم سواء في الماضي أو في الحاضر. وينطبق ذات الشيء على بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة. وطبقاً لذلك تراجع المنظمة تقديراتها عن نقص التغذية. ولذلك يُنصح مستخدمو هذه البيانات بالإشارة فقط إلى الاختلاف في التقديرات وقت إصدار ”حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم“، وعدم مقارنتها بالبيانات الواردة في أعداد السنوات السابقة.

الأرقام بين قوسين تشير إلى فئة الانتشار (نسبة السكان ناقصي التغذية في 2001-2003):

- (1) $5 >$ في المائة ناقصو تغذية
- (2) 5-9 في المائة ناقصو تغذية
- (3) 10-19 في المائة ناقصو تغذية
- (4) 20-34 في المائة ناقصو تغذية
- (5) $35 \leq$ في المائة ناقصو تغذية

ملاحظات على الجدول 2

* تمثل الأرقام الفترة 1993-1995 بدلا من الفترة 1990-1992 وعام 1994 بدلا من عام 1991.

** تشير الأرقام إلى أراضي الصين القارية فقط. وتشمل الأرقام الأخرى البيانات عن أراضي الصين القارية ومقاطعة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومقاطعة مكاو الإدارية الخاصة في الصين ومقاطعة تايوان الصينية.

تعاريف

إمدادات الطاقة الغذائية: الغذاء المتاح للاستهلاك البشري معبرا عنه بالسعرات الحرارية للفرد يوميا. وعلى الصعيد القطري، تحسب هذه الإمدادات باعتبارها الأغذية المتبقية للاستخدام البشري بعد خصم كل الاستهلاك غير الغذائي (الصادرات، علف الحيوانات، الاستخدام الصناعي، البذور والهدر).

الفقر (السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا بمعادل القوة الشرائية): نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا هي نسبة السكان الذين يقل متوسط مصروفات استهلاكهم عن 1.08 دولار يوميا بأسعار عام 1993 بعد تحويلها لمعادل القوة الشرائية. وقد اختير مقياس 1.08 دولار يوميا ليكون مساويا لمتوسط أدنى عشرة خطوط للفقر بين مجموعة من البلدان ذات الدخل المنخفض. ومعامل تحويل تعادل القوة الشرائية المستخدم لهذه السلسلة هو عدد وحدات عملة البلدان التي تلزم لشراء نفس كمية السلع والخدمات من السوق المحلية، مقابل ما يُشتري بدولار أمريكي واحد في الولايات المتحدة. والبيانات التي تظهر نسبة قدرها 2.0 تشير إلى أن معدل الفقر أقل من 2.0 في المائة. وتواريخ سنوات المسح متباينة. وبالنسبة لكل بلد، أدرجت البيانات ضمن بيانات العام الأقرب إلى 1990 من الفترة 1985-1994(أو عام 1993 من الفترة 1993-1996 بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول) وبالنسبة للبيانات الخاصة بأقرب السنوات من الفترة 1995-2003، مع فترة فاصلة بين المسحين لا تقل عن خمس سنوات.

المعونة الغذائية المستلمة كحصة من إمدادات الطاقة الغذائية: حصة إمدادات الطاقة الغذائية من المعونة الغذائية المستلمة (الحبوب وغيرها) مقارنة مع إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من جميع السلع. والبيانات المتعلقة بالمعونة الغذائية بالأطنان محولة إلى سعرات حرارية باستخدام معاملات تحويل حسب السلعة. وشحنات المعونة الغذائية بالأطنان تمثل نقل السلع الغذائية من البلدان المانحة إلى البلدان المستفيدة، على أساس منحة بالكامل أو بشروط ميسرة للغاية. وتُستبعد المشتريات داخل البلدان المستفيدة. ويُبلغ عن شحنات المعونة الغذائية من الحبوب على أساس السنة التجارية العالمية (يوليو/تموز – يونيو/حزيران)، بينما يُبلغ عن شحنات المعونة الغذائية من غير الحبوب على أساس السنة التقويمية.

الرصيد الرأسمالي في الزراعة: استمد قسم الإحصاء في منظمة الأغذية والزراعة بطريقة غير مباشرة تقديرات الرصيد الرأسمالي في الزراعة باستخدام بيانات مادية عن الثروة الحيوانية، الجارات، الأراضي المروية والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة، وغير ذلك. وباستخدام متوسط أسعار عام 1995.

المساعدات الخارجية للزراعة: هي الالتزامات التيسيرية وغير التيسيرية من المانحين الثنائيين ومتعدي الأطراف للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول وبعض البلدان المتقدمة من أجل التنمية الزراعية بمعناها الواسع والتي تشمل: الأراضي والمياه، البحوث، التدريب والإرشاد، المدخلات، الخدمات الزراعية، إنتاج المحاصيل، الثروة الحيوانية، مصائد الأسماك، الغابات، الزراعة (بمختلف أشكالها غير المحددة في مواضع أخرى)، حماية البيئة، التنمية الريفيه/البنية التحتية، تصنيع المدخلات، تنمية الأقاليم وأحواض الأنهار والصناعات الزراعية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: هو الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان في منتصف السنة. وتمثل البيانات القيمة بسعر الدولار الأمريكي الثابت في عام 2000.

القيمة المضافة للزراعة لكل عامل: الزراعة تقابل الأقسام 1-5 من التصنيف الدولي الصناعي الموحد، وتشمل الغابات والصيد البحري والبري، وكذلك زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني. والقيمة المضافة هي صافي إنتاج القطاع بعد إضافة جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، وهي تحسب بدون أي اقتطاعات لمرعاة استهلاك الأصول المصنعة أو لمرعاة استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها. ومنشأ القيمة المضافة يحدده التصنيف الدولي الصناعي الموحد (التفصيح 3). وتمثل البيانات القيمة بسعر الدولار الأمريكي الثابت في عام 2000.

لا يشمل هذا الجدول البلدان التي لا تتوافر عنها بيانات كافية.

* يشير المعدل الحالي إلى تقديرات 2001-2003، وتشير الفترة المرجعية إلى تقديرات 1990-1992 بالنسبة للبلدان النامية والفترة 1993-1995 بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول.

** مع أنَّ التقديرات المؤقتة لأفغانستان والعراق وبابوا غينيا الجديدة والصومال ترد في مجاميع كل من الأقاليم العائدة لها، فهي لم ترد بشكل منفصل.

*** لم تكن إريتريا وإثيوبيا كيانين منفصلين في الفترة 1990-1992، إلا أنَّ تقديرات عدد ناقصي التغذية ونسبتهم في جمهورية إثيوبيا الشعبية الديمقراطية سابقاً ترد في المجموع الإقليمي والإقليمي الفرعي للفترة المذكورة. والأرقام المبينة الخاصة بالبلدين تقابل تقديرات الفترة 1993-1995.

المفتاح

– أقل من 2.5 في المائة ناقصو تغذية

المصادر

مجموع السكان: توقعات الأمم المتحدة لسكان العالم 2002، نسخة منقحة عام 2002، نيويورك.

نقص التغذية: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

المفتاح

غ م بيانات غير متوافرة

0 صفر أو أقل من نصف الوحدة المبينة.

المصادر

إمدادات الطاقة الغذائية: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة.

الفقر (السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا بمعادل القوة الشرائية): تستند البيانات إلى تلك التي نشرها البنك الدولي، 2005، مؤشرات التنمية في العالم 2005 (متاحة على الموقع التالي: <http://devdata.worldbank.org/wdi2005/Section2.htm>).

المعونة الغذائية: انفردت منظمة الأغذية والزراعة في وضع تقديراتها بشأن شحنات المعونة الغذائية على البيانات المقدمة من برنامج الأغذية العالمي.

الرصيد الرأسمالي في الزراعة والمساعدات الخارجية للزراعة: قسم الإحصاء في منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للزراعة لكل عامل: بيانات الحسابات القومية الخاصة بالبنك الدولي، وملفات بيانات الحسابات القومية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.



الهوامش

- 1 يعرض قسم الإحصاء في المنظمة معلومات مفصلة عن الاتجاهات قصيرة الأجل لنقص التغذية بحسب الأقاليم، 2006. اتجاهات الحرمان من الأغذية: استعراض منتصف المدة لما أُحرز من تقدّم نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. سلسلة أوراق العمل WP007e، متوافرة على العنوان: <http://www.fao.org/faostat/foodsecurity/Files/WP007e.pdf>
- 2 تشمل البلدان الصناعية كلاً من أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لكسمبرغ، مالطة، هولندا، النرويج، البرتغال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ولا تقدّر الأرقام الخاصة بنقص التغذية في تلك البلدان كل على حدة، بل كمجموعة بلدان.
- 3 يستخدم التعبيران "نسبة السكان ناقصي التغذية" و "انتشار نقص التغذية" في هذا المطبوع بشكل متبادل ويشيران إلى عدد السكان (كنسبة مئوية) من مجموع السكان الذين يعانون نقص التغذية.
- 4 يرد مزيد من المعلومات عن اتجاهات نقص التغذية في كل من الأقاليم على الصفحات 27-14.
- 5 الفترة المرجعية التي اعتمدتها المنظمة لقياس مدى التقدم في البلدان التي تمر بمرحلة تحول هي 1995-1993.
- 6 تُعتبر الصين والهند ونيجيريا أقاليم فرعية منفصلة نظراً لحجم سكانها. كما تُعتبر المكسيك إقليماً فرعياً قائماً بحدّ ذاته.
- 7 لمزيد من التفاصيل عن التوقعات والمنهجية المعتمدة، أنظر: FAO. 2006. World Agriculture towards 2030/2050. Interim report. Prospects for food, nutrition,
- 13 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2005. إصلاح السياسات الزراعية في الصين. ملخص عن السياسات. باريس.
- 14 عاد مؤخراً عدد ناقصي التغذية إلى الارتفاع من 134 مليوناً إلى 150 مليوناً بين 1997-1999 و2001-2003، مع أنّ هذه الفترة لا تزال قصيرة جداً لاستخلاص اتجاه محدد منها.
- 15 S. Rozelle and Jikun Huang. 2005. Rural development in China: New challenges in a new landscape. In L. Brandt, T. Rawski and G. Lin, eds. China's economy: retrospect and prospect. Asia Program Special Report No. 129. Washington, DC, Woodrow Wilson International Center.
- 16 شهدت كمبوديا والهند انخفاضاً في عدد ناقصي التغذية في السنوات الأخيرة (من 1997-1999 إلى 2001-2003) مع أنّ الفترة الزمنية، كما في حالة الصين، قد تكون قصيرة جداً لاستخلاص اتجاه محدد. وفي كمبوديا، كان الانخفاض من 5.7 مليون نسمة إلى 4.6 مليون نسمة (19.3) وفي المائة بينما كان في الهند من 223 مليون نسمة إلى 212 مليون نسمة (4.9 في المائة).
- 17 تُعتبر المكسيك إقليماً فرعياً قائماً بحد ذاته بمعزل عن أمريكا الوسطى.
- 18 لبحث دور اللامساواة في الإقليم، يرجى الرجوع إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2005. الأهداف الإنمائية للألفية: منظور أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الصفحات 38-50. سنغافو.
- 19 البنك الدولي، 2002. الوصول إلى فقراء الريف في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة.
- agriculture and major commodity groups. Rome. (<http://www.fao.org/esd/AT2050web.pdf>)
- 8 الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية هو هدف عالمي وليس إقليمياً أو قطعياً. لذا، توجهاً للدقّة، من الخطأ التحدث عن بلوغ هذا الهدف في أي من الأقاليم. ويُستخدم هذا المصطلح في هذا السياق للإشارة إلى التخفيض المطلوب في إقليم ما للمساهمة "بنصيب معقول" في بلوغ ذلك الهدف. ويصدق ذلك أيضاً على الهدف الإنمائي الأول للألفية.
- 9 تستمد التوقعات السكانية من الأمم المتحدة، 2003. التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2002، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وتستمد توقعات النمو الاقتصادي من البنك الدولي، 2006. التوقعات الاقتصادية في العالم عام 2006، واشنطن العاصمة.
- 10 لم يسجل أيضاً في ماليزيا وجمهورية كوريا أي انخفاض في انتشار نقص التغذية، علماً أنّه متدنّ جداً في البلدين.
- 11 J.Y. Lin. 1997. The role of agriculture in the transition process in China. In J. Kydd, S. Davidova, M. Mackay and T. Mech, eds. The role of agriculture in the transition process towards a market economy. Proceedings of a Symposium conducted in association with the Südost Institute and the Thyssen Foundation. Economic Studies No. 9. New York and Geneva, United Nations.
- 12 C. Findlay. 2005. China: country assistance evaluation agriculture sector, pp.1-4. Washington, DC, The World Bank Operations Evaluation Department. World Bank.

- 20 بما أن إثيوبيا وأريتريا لم تكونا بعد كيانات منفصلين في 1990-1992، يُقاس التقدم المحرز في هذين البلدين قياساً إلى الفترة المرجعية 1993-1995.
- 21 أنظر الجدول 1 على الصفحة 32 لمعرفة تركيبة الإقليم ومختلف الأقاليم الفرعية.
- 22 الجمهورية التشيكية، استونيا، هنغاريا، لايفيا، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا وسلوفينيا.
- 23 تستعين المنظمة لمراقبة اتجاهات الحد من الجوع في البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل بمتوسط الأعوام 1993-1995 باعتبارها فترة مرجعية أدق من الفترة 1990-1992 المستخدمة لمجموعات البلدان الأخرى.
- 24 الأمم المتحدة، 2005. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام 2005. نيويورك. راجع الموقع التالي: <http://unstats.un.org/unsd/mi/pdf/MDG%20Book.pdf>
- 25 الأمم المتحدة، 2006. قاعدة بيانات المؤشرات للألفية. راجع الموقع التالي: http://unstats.un.org/unsd/mi/worldmillennium_new.asp.
- 26 تشير البيانات إلى عام 2004. البنك الدولي، 2006. مؤشرات التنمية في العالم عام 2006. واشنطن العاصمة.
- 27 على افتراض أن هناك تخفيضات عددية سنوية ثابتة. ويستلزم بلوغ الهدف في ظل وجود معدل أسي تخفيضاً قدره 42 مليون نسمة في السنة الأولى و22 مليون نسمة في السنة الأخيرة.
- 28 للإطلاع على بحث مفصّل للتجربة السابقة ولجدول أعمال السياسات في المستقبل، أنظر منظمة الأغذية والزراعة، 2006. استئصال الفقر المدقع والجوع: نحو جدول أعمال متسق للسياسات، من إعداد P. Pingali
- واليس K. Stamoulis و R. Stringer. ورقة العمل رقم 01-06 الصادرة عن قسم الاقتصاد الزراعي والانمائي، متوافرة على العنوان: <http://www.fao.org/docrep/008/af839e/af839e00.htm>
- 29 يدعو إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، والذي تم اعتماده في مارس/آذار 2005 إلى التملك (أي ضرورة أن تعكس المعونة أولويات الجهة المتلقية وليس أولويات الجهة المانحة) والاتساق (أي ترتبط المعونة بالدورات المالية للبلدان المتلقية وتدعم الاستراتيجيات والبرامج الوطنية) والتناسق (أي يجب أن يكون هناك المزيد من التنسيق بين الجهات المانحة لضمان التكامل، إلى جانب تبسيط إجراءات الصرف).
- 4 المجتمع في أمريكا اللاتينية، الصفحتان 116 و117. سنتياغو.
- 4 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرة الملامح البارزة للكوارث الطبيعية الصادرة في جنيف، رقم 4، أبريل/نيسان 2006. (<http://www.reliefweb.int/library/documents/2006/ocha-gen-30apr.pdf>)
- 5 M. Flores, A. Bratescu, J. Octavio Martínez, J.A. Oviedo and A. Acosta. 2002. Centroamérica: el impacto de la caída de los precios del café. ECLAC Serie Estudios y Perspectivas No. 9. (<http://www.eclac.cl/publicaciones/Mexico/7/LCMEXL517/L517.pdf>).

هوامش الإطار الخاص بغواتيمالا صفحة 19

- 1 اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2005. الأهداف الإنمائية للألفية: نظرة إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. سنتياغو.
- 2 يجب التعامل بحذر مع هذه التقديرات، بما أن آخر مسح عقاري شامل جرى عام 1979، في حين أن أحدث عمليات المسح تشير إلى ازدياد حالة اللامساواة العقارية. أنظر: R. Krznaric. 2005. The limits on pro-poor agricultural trade in Guatemala: land, labour and political power. Human Development Report Office Occasional Paper 2005/17. (http://hdr.undp.org/docs/publications/background_papers/2005/HDR2005_Krznaric_Roman_17.pdf).
- 3 اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 2005. صورة عامة عن الوضع



مبادرة نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة والتزامات تخفيض الجوع

إنني كعضو نشط في مجتمع المهتمين بالأمن الغذائي أطالع تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم هذا العام وأنا أشعر بحالة من الغضب. إن ما يجعل هذا التقرير أمراً مثبطاً للهمم هو أننا على الرغم من التزامنا في عام 1996 بتخفيض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام 2015، فإننا في واقع الأمر سرنا في الاتجاه العكسي بعد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، حيث زاد عدد الجوعى بنحو 23 مليون شخص في ما بين 1995-1997 و2001-2003. وادى هذا التردى الكئيب إلى القضاء على ما سبق إحرازه من تقدم، فأعداد من يعانون نقص التغذية كان قد انخفض خلال النصف الأول من العقد بنحو 26 مليون شخص. ويشير التقرير بحق إلى أنه كان بإمكاننا أن نحقق أكثر مما حققناه.

ومنذ عام 1996، شهدنا إعلان الألفية، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد في عام 2002، والتزاماً بتحويل حق الإنسان في الحصول على الغذاء إلى واقع، وهو الالتزام الذي ورد في المبادئ التوجيهية الطوعية التي تم إقرارها في عام 2004. إن ترجمة التزاماتنا المعلنة إلى أفعال تستلزم زيادة الجهود المبذولة في مجال الكفاح ضد الجوع والقيام بعمل أفضل مما قمنا به حتى الآن منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وإنه لمن المفارقات أن البلدان ذات النمو السكاني المرتفع، التي استطاعت أن تحد من زيادة أعداد الجوعى، لم تزل في طريقها الصحيح نحو تحقيق التزام الألفية، وأن عدداً كبيراً من هذه البلدان لم يحقق تقدماً ملحوظاً نحو هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، وهو ما يتطلب خفضاً في العدد المطلق للجوعى. ولكي نبلغ الهدف الإنمائي للألفية وهو تخفيض معدل الجوع عالمياً، لا بد وأن نضاعف مستوى التقدم الراهن. إن بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يحتاج إلى تخفيض سنوى في أعداد ناقصي التغذية يزيد على عشرة أمثال التخفيض الإجمالي الذي تحقق في الفترة بين 1990-1992 و2001-2003.

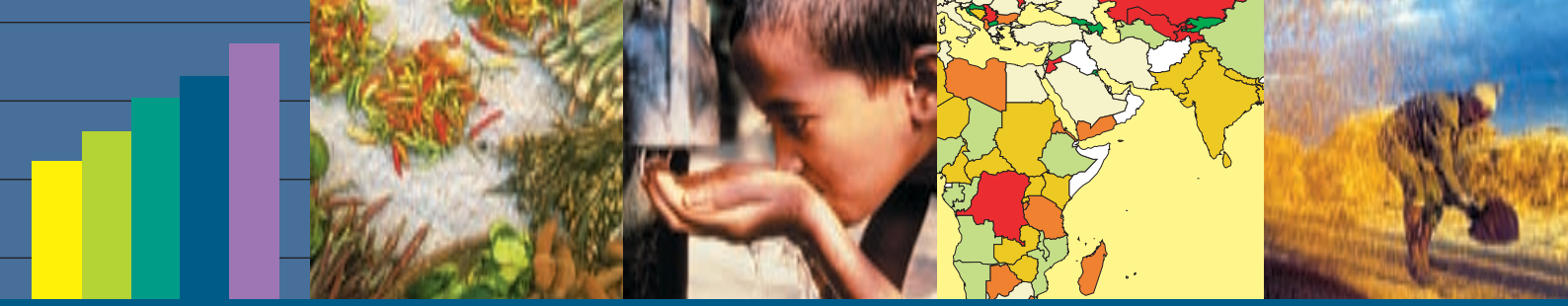
وينبغي أن يكون هذا التقرير صيحة توقظنا جميعاً، فالنتائج التي توصل إليها هي نتائج شديدة الوضوح كما أنها في ذات الوقت تبعث على الحزن وبخاصة بعد ما علمناه منذ بضعة أشهر أن عدد من يعانون البدانة في العالم يفوق عدد الجوعى. لقد تحققت بعض النجاحات المهمة في التسعينات، ولكن أداءنا بشكل عام كعاملين في مجال الأمن الغذائي لم يكن على مستوى المهمة. إن تحقيق تخفيض ملموس في أعداد الجوعى في العالم بحلول عام 2015، بل وبلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية ليس أمراً يفوق قدراتنا. فخلال الفترة 1979-1981 و1990-1992 أمكن حذف أكثر من 100 مليون شخص من صفوف ناقصي التغذية. وعلينا نحن العاملون في المنظمات الإنمائية أن نضمن أن الكفاح ضد الجوع يحتل مكاناً بارزاً مثلما يحتل الكفاح ضد الفقر، إن لم يكن أكثر. إن التخلص من الجوع هو الأساس القوي للحياة. ونحن كمواطنين لبلداننا ونتمتع بحق التصويت، يقع علينا عبء العمل لدى حكوماتنا كي تلتزم بالكفاح ضد الجوع سواء داخل حدودنا أو خارجها.

وكالمعتاد أحيطكم هنا علماً بآخر المستجدات في ما يتعلق بمبادرة نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. لقد قمنا مؤخراً باستكمال ما نقوم به من عمليات التخطيط، التي تركز على تحديث أدواتنا وإعادة تقوية شراكاتنا الدولية في ما يتعلق بأنشطة الأمن الغذائي. ويوجد لدينا مشروع خطة عمل هو الآن محل مناقشة بين الأعضاء. وأتطلع إلى إطلاعكم في المستقبل على الطريقة التي ستعمل بها المبادرة الجديدة المشتركة بين الوكالات وماذا سيكون اختصاصها في الكفاح ضد الجوع.

لين براون (البنك الدولي)

رئيس فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بنظم المعلومات
عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

من بين أعضاء فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بنظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وكالات المعونة الثنائية والفنية، وكالات الأمم المتحدة وبريتون وودز، منظمات دولية للبحوث الزراعية، منظمات دولية غير حكومية ومنظمات إقليمية. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات بشأن "نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة" والوكالات الأعضاء فيها على الموقع التالي: www.fivims.net أو عن طريق الرسائل بالبريد الإلكتروني إلى: FIVIMS-Secretariat@fao.org.



حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

انقضت عشر سنوات منذ أن تعهد مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الذي انعقد في روما، بخفض عدد ناقصي التغذية في العالم بمقدار النصف في موعد لا يتجاوز عام 2015، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006، تُجري لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة استعراض منتصف المدة للتقدم المحرز نحو هذا الهدف. وبهذه المناسبة تتناول الطبعة الثامنة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم التقدم المحرز نحو بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

والاستنتاج الرئيسي هو أننا لم نحقق تقدماً نحو القضاء على الجوع. فعدد الجوع في البلدان النامية لم ينخفض بالنسبة لعدددهم في الفترة 1990-1992، وهي الفترة المرجعية لقياس التقدم المحرز في الحد من الجوع. وقد أحرزت عدة بلدان تقدماً نحو الهدف، ولكن في بلدان أخرى كثيرة ارتفع عدد ناقصي التغذية.

وقد أحرز بعض التقدم نحو الحد من الجوع في نطاق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض نسبة ناقصي التغذية بمقدار النصف بحلول عام 2015، وتعتبر احتمالات بلوغ هذا الهدف الإنمائي واعدة نسبياً. ومن جهة أخرى، فإن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأكثر طموحاً يصعب بلوغه بدون حدوث تكثيف شديد للغاية في الجهود الرامية إلى الحد من الجوع.

ويقدم التقرير استعراضاً للتقدم المحرز والنكسات في مختلف الأقاليم، ويناقش بعض معوقات الجهود الرامية إلى الحد من الجوع والتحديات التي ستواجهه. كما يركز على الحاجة الماسة إلى توسيع نطاق التقدم كي يتسنى لنا النجاح في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

ويُبرز القسم الأخير من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بعض الدروس الرئيسية المستفادة في مجال الحد من الجوع، ويُحدد جدول أعمال لتسريع وتيرة التقدم. ويختتم بتوجيه نداء من أجل زيادة التدابير المتخذة، ويشدد على أن هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية يمكن بلوغه في حالة شحذ الإرادة السياسية.

ISBN 92-5-605580-5



9 789256 055804

TC/M/A0750Ar/1/10.06/1000

